متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري

إعداد:

أ/ سمير محمد محمد المعناوي

أ.د/ محمد شكري وزير

أ.د/ عبد الناصر سعيد عطايا

متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري

سمير محمد محمد المعناوي[1]، محمد شكري وزير، عبد الناصر سعيد عطايا.
قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة.
1االبريد الالكتروني للباحث الرئيس: mohamedshokry.2620@azhar.edu.eg

ملخص :

استهدف البحث التوصل إلى أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتناول المحور الأول مفهوم العدالة التعليمية وأهم مكوناته ومبادئه ومبرراته، ومعايير تحقيق العدالة وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وتناول المحور الثاني واقع العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي من حيث التمويل والالتحاق، ومعدلات الرسوب والتسرب، وواقع الأبنية المدرسية وأهم مواصفاتها ومؤشرات كثافة الفصول، ونظام الفترات الدراسية، وواقع كفاءة المعلمين المؤهلين تربويًا، والمدارس الحكومية والخاصة في كل من الريف والحضر، وتوصل البحث إلى أن هناك انحيازًا واضحا للتعليم الثانوي العام عن نظيره التعليم الثانوي الفني في جميع المؤشرات، كما أن التعليم الخاص يتفوق على التعليم الحكومي، وتم عرض أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي المصري من حيث القبول والتمويل والبنية التحتية للتعليم الثانوي، وكذلك المعلمين والطلاب، وكان من أهم المتطلبات: مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم الثانوي وتحسينه، وتطبيق استراتيجيات التعليم الإلكتروني وتوفير البنية التحتية له، والاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لسد العجز التمويلي والفني المطلوب، وتوفير بيئة مدرسية آمنة لتشجيع الالتحاق بالدراسة والاستمرار فيها.

الكلمات المفتاحية: متطلبات، العدالة التعليمية، تكافؤ، التعليم الثانوي.

Requirements for achieving educational justice in Egyptian secondary education

Samir Muhammad Muhammad Al-Maanawiy[1], Mohamed Shoukry Wazeer, Abdel Nasser Said Ataya
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University in Cairo.
[1]Corresponding author E-mail :mohamedshokry.2620@azhar.edu.eg

Abstract

The research aimed to reach the most important requirements for achieving educational justice in Egyptian secondary education, and the research used the descriptive approach, and the first axis dealt with the concept of educational justice and its most important components, principles and justifications, standards for achieving justice and the most important obstacles that prevent its achievement, and the second axis dealt with the reality of educational justice in secondary education in terms of funding enrollment, repetition and dropout rates, the reality of school buildings and their most important specifications, indicators of classroom density, the system of study periods, the reality of the efficiency of educationally qualified teachers, public and private schools in both rural and urban areas, The research concluded that there is a clear bias for general secondary education about Its counterpart is technical secondary education in all indicators, and private education is superior to government education, and the most important requirements for achieving educational justice in Egyptian secondary education were presented in terms of admission, financing and infrastructure for secondary education, as well as teachers and students, and Among the most important requirements: the contribution of all sectors, including the private sector, to Development and improvement of secondary education, the application of e-learning strategies and the provision of infrastructure for it, the use of civil society institutions to bridge the required funding and technical deficit, and the provision of a safe school environment to encourage enrollment and continuity of studies.

Keywords: requirements, educational justice, equivalence, secondary education.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة البحث:

يحتل التعليم الثانوي في مصر أهمية خاصة داخل النظام التعليمي، فهو يتوسط مرحلة التعليم الأساسي "والتي تهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات الطلاب وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة ومرحلة التعليم العالي والجامعي التي تعد الطلاب لسوق العمل وخوض تجارب الحياة.

ويمثل الاستثمار في التعليم أحد الطرق التي تضمن تحقيق الأهداف التنموية، ومن ثم يأتي النداء العالمي للتعليم المتميز للجميع، وما جاء في نص المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " كل فرد له الحق في التعليم، ويجب علي الدول أن تعطي أولوية للتعليم الإلزامي المجاني"، ومن أحد الأهداف الستة للتعليم للجميع في ندوة داكار بالسنغال (2000)؛ بالإضافة إلى ما أكده المؤتمر العربي حول التعليم للجميع الذي عقد بالقاهرة 2000م، ضرورة تقديم خدمات تعليمية متميزة، تحقق التوازن في الخدمات بين التعليم الحكومي والخاص للقضاء علي التمايز، وتحديد مستحقي المجانية (تهامي، 2008، 2).

ونظرًا لأهمية حق التعليم، فإن المواثيق والإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية والإقليمية، لا تغفل النص على هذا الحق وتجعله إلزاميًا ومجانيًا في مراحله الأولى كحد أدنى، وتؤكد على الدول ضرورة اتخاذ الإجراءات الجادة في الأخذ بالتدرج في توفير التعليم الثانوي والعالي بالمجان وإزالة كافة العوائق التي تحول دون الحصول عليه، وفقًا لمقدرتها الاقتصادية، كما يعتبر حق التعليم من المفاهيم الدستورية المعاصرة، والذي تجلى وتكرس بصورة متكاملة مع بروز الجيل الثاني من أجيال حقوق الإنسان عام 1996، لجعل التعليم في متناول الجميع على قدم المساواة العادلة والوصول إلى التعليم العالي، وتوفير التعليم للأفراد الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي؛ والقضاء على جميع أشكال التميز في النظام التعليمي (الحسبان،2012، 364).

وتستهدف رؤية مصر(2030) إتاحة التعليم للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، يساهم في بناء الشخصية المتكاملة، كما تستهدف جعل (مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم(استراتيجية التنمية المستدامة- مصر 2030)، فبحلول عام 2030 من المستهدف بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز، وقد أوصت دراسة (راشد:2012) بضرورة التركيز على العدالة التعليمية في الإنفاق خاصة في الحضر والريف، فضلاً عن الكفاءة التعليمية.

وقد تناول الدستور المصري لعام (2014) قضايا العدالة التعليمية، ففي المادة (19) "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية،.، وإرساء مفاهيم المواطنة وعدم التمييز، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون"(دستور 2014، المادة 19)؛ واتفقت دراسة (نصر:2014) و(إبراهيم:2016) على أن الدستور المصري (2014) يتفق مع الدساتير الدولية في التأكيد على مبدأ المجانية والإلزام والعدالة والتمويل.

إلا أن دخول القطاع الخاص وتخلي الدولة عن مسئوليتها أدي إلي غياب العدالة التعليمية، وذلك بجعله بمصروفات يدفع الطالب تكلفته كاملة، مما سيؤدي إلي التفاوت في

مخرجات التعليم وتهميش الفقراء، وبالتالي فإن النظام التعليمي قد يؤدي إلى التفكك والتشرذم الطبقي، وأضحى التعليم حاليًا لأبناء النخبة والقادرين ماليًا(عمار، 2020)، كما تزايدت النداءات نحو إلغاء المجانية أو ترشيدها، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم وهو ما يؤدي إلى استبعاد الفئات الفقيرة تحديداً من الحصول على خدمات التعليم (العربي، 2012، 149)؛ فالفقراء لم يعودوا ينظرون إلى التعليم على أنه وسيلة للتحرر من الفقر والترقي الاجتماعي، بل أداة لتقنين عدم المساواة والمحافظة على الفروق الاجتماعية والطبقية، وأصبحت المدارس عاملاً لزيادة الصراع الطبقي والشعور بالدونية (الغريب، 2006، 192).

ويتسم المجتمع المصري بوجود شرائح مختلفة في نسيجه، كلٌ منها يتلقى تعليماً في نوع معين من المدارس والجامعات، مما أوجد بين أفراده الكثير من التباين في الاتجاهات والميول، ومن هُنا فإن العدالة التعليمية أصبحت ضرورة يجب أن تسعى المؤسساتُ التعليمية في مصر لتحقيقها، بما يعالج المشكلات التي تُهدد منظومة العدالة الاجتماعية والمتعلقة بالجهل، والأمية والبطالة والفقر.

ويظهر ما سبق ضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي حيث يوجد تمييز بين الطلاب لا يستند إلى الجدارة ولكن إلى الثراء والسلطة، فهناك تمييز بين طلاب المدارس الخاصة والحكومية، وتمييز داخل المدارس الحكومية ذاتها بين طلاب برامج متميزة وعموم الطلاب الدارسين باللغة العربية، بل ويمتد التمييز أيضاً إلى المدارس الخاصة بين مدارس خاصة محلية وأخرى أجنبية، وتحول التعليم الذي كان يفتح باب الأمل أمام الجميع من آلية أساسية للحراك الاجتماعي وتحسين الأوضاع إلى آلية للتمييز وإعادة خلق التفاوت والاختلاف الطبقي بين أبناء المجتمع، ومن هنا جاءت الدراسة للوقوف على أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري.

مشكلة البحث:

تعد إشكالية تعددية نظم التعليم من أخطر التحديات التعليمية والثقافية والاجتماعية التي يواجهها التعليم المصري؛ حيث إن التعليم بمصروفات له مخاطره وآثاره الاجتماعية من خلال تفاوت الفرص بين مختلف الشرائح الاجتماعية، مما يزيد من الطبقية واللا مساواة، ونتيجة لذلك تآكلت مجانية التعليم أمام التعليم الخاص، والدروس الخصوصية، وأصبحت شعارات العدالة تواجه بعدة تحديات، وتحول التعليم إلى حقل تجارب تتغير أنظمته مع كل وزير جديد، وهذا أنشأ نظامين للتعليم في مصر، نظام للفقراء وآخر للأغنياء.

ومع كل الجهود التي تبذل لتحقيق العدالة التعليمية إلا أن هناك بعض مظاهر تشير إلى أن أبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع يجدون فرصاً أكثر من غيرهم في الالتحاق بالتعليم، والتي يعتمد التحاق الطلاب بها على ما يدفعونه من مصروفات، بغض النظر على مستوى قدراتهم العقلية، كل هذا على حساب أبناء الأسر الفقيرة الذين لا تتاح لهم إلا المدارس الحكومية(الشخيبي،2002، 277).

وقد شهد إعلان القاهرة حول التعليم في البلدان العربية أنه لم يحقق بعض البلدان العربية تقدماً ملحوظاً في ضمان عدالة توزيع فرص التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، كذلك بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة والغنية، وأوصى التقرير بضرورة العمل على ضمان تكافؤ فرص التعليم لكل فئات المجتمع وخاصة الفئات الأقل حظًا في التعليم بصرف النظر عن الجنس

أو الفئة الاجتماعية، وتنويع أشكال وأنماط مؤسسات التعليم، وأماكن تواجدها بما يضمن تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع(اليونسكو، 2009،65).

ونظراً لأن الدساتير المصرية تؤكد على العدالة التعليمية؛ بما يحد من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي والطبقية، ويحقق التماسك وينمى الشعور بالانتماء، أظهرت نتائج دراسة (النجار:2016) أن المجانية ليس لها وجود على أرض الواقع، بسبب الدروس الخصوصية بجميع مراحل التعليم، وهذا يعكس غياب التطبيق الفعلي للعدالة التعليمية، وأوصت دراسة (عطية:2015) بضرورة الاهتمام بدراسة وحصر العوامل والمشكلات المترتبة على سوء تكافؤ الفرص بين الطلاب، وأن يتبني الباحثون أفكاراً بحثية تتعلق بوسائل تحقيق العدالة التعليمية، وكذلك دراسة (فيفان:2018)؛ وبذلك يتعين وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالعملية التعليمية، ودعم الفئات الأكثر فقراً، وهذا ما أوصت به دراسة (السيد: 2017) وقد جاء البحث عن العدالة التعليمية استجابة للمتغيرات التالية:

- تأكيد الدستور على العدالة في توزيع الفرص التعليمية.
- استراتيجية مصر (2030) التي تستهدف إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعطي الحق في التعليم للجميع.
- المواثيق والقرارات والاتفاقيات التي تؤكد على الحق في التعليم والمساواة.
- نتائج وتوصيات الدراسات السابقة التي تربط بين الجودة والعدالة وحقوق الإنسان.

وقد أظهرت دراسة (Fabien, 2015)، ودراسة (Jonathan, 2018) العلاقة بين العدالة التعليمية والجودة من حيث تعزيز المساواة في فرص التعلم للجميع، فليس من الممكن في عصر اقتصاد المعرفة أن يقتصر نقل المعرفة على القلة ومن أجل رفاهية القلة، إذ يفترض أن غالبية الطلاب يستطيعون متابعة المستويات المتقدمة من الدراسة إذا أتيح لهم ذلك، ففي ضوء ما تم عرضه تبين أن ثمة خلل كبير في تحقيق العدالة التعليمية، كما أن الدولة ترفع كل الشعارات المُرضية، وتضع سياسات تعليمية بعضها للأغنياء وآخر للفقراء؛ لذلك أوصت دراسة (شليتشر، وعماد الدين: 2009) بضرورة وضع أهداف لتحقيق العدالة، وأوصت دراسة (Sibel Haçat,2018) بضرورة إجراء بحوث ودراسات حول العدالة بمزيد من التفصيل، لذلك كان لا بد من البحث عن متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي، وتتمثل أسئلة البحث فيما يلي:

1. ما الإطار الفكري والفلسفي للعدالة التعليمية؟
2. ما واقع تحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي المصري؟
3. ما متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي المصري؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي:

1. تحليل الإطار الفكري والفلسفي لمصطلح العدالة التعليمية.
2. الوقوف على واقع تحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي المصري.
2. الوصول إلى متطلبات لتحقيق العدالة التعليمية في التعليم الثانوي المصري.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته مما يلي:

1. تأكيد الأدبيات والتقارير والمواثيق الدولية والإقليمية ونتائج البحوث على أهمية العدالة التعليمية.
2. تكشف عن أهم الفجوات الحاصلة في نظام التعليم المصري والتي تحول دون تحقيق العدالة التعليمية.
3. ما قد تتوصل إلية الدراسة من نتائج قد تفيد صانعي القرار في توفير أهم متطلبات العدالة التعليمية.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مضامين العدالة التعليمية وأبعادها وما هي الوسائل اللازمة (كماً وكيفاً) لتحقيقها بالمرحلة الثانوية بمصر.

مصطلحات البحث:

1. العدالة التعليمية:

عرفها (جوهر وآخرون) بأنها أن توفر الدولة لكل فرد التعليم الذي يتناسب مع قدراته، وأن يتمتعوا بخدماتهم التعليمية التي تقدمها بحيث يكون هذا التوزيع توزيعاً عادلاً على الجميع دون تمييز أو تحيز، وعرفها الهنيدي بأنها "إعطاء كل من يعمل في حقل التعليم حقه كاملاً برضا وحب وموضوعية، مع أخذ ما عليه من واجبات بنفس الطريقة وبصورة متوازنة.

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: الطريقة التي يتم بها العدالة بين الطلاب في التعليم على اختلاف توجهاتهم وبيئاتهم وطبقاتهم، من حيث (شروط القبول/ والمجانية/ والمعاملة التعليمية داخل المؤسسة) والتي تستند على الدستور والمواثيق الدولية، دون تمييز أو استبعاد أو تهميش.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة وهي كما يلي:

1. دراسة (**Thompson, Winston Charles ,2011**)

استهدفت الدراسة إجراء مناقشات حول الوصول إلى التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الوعي بالتقسيم الطبقي والاجتماعي والاستبعاد، وكذلك نظرية جون رولز للعدالة والإنصاف مع عناصر (أمارتيا سن، ومارتا نوسباوم) حول القدرات والخطوط الأخلاقية في نظام قبول التعليمي العالي.

وأوصت الدراسة بدراسة نظرية إنصاف القدرات في الوصول للتعليم العالي لتكون بمثابة نموذج في إنشاء وأداء سياسات القبول، بما يخلق فضاءً مفاهيمياً جديداً يمكن من خلاله تحقيق العدالة التعليمية.

2. دراسة (عمر عيسى:2012)

هدفت الدراسة محاولة التعرف على مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأهم المتغيرات التي طرأت عليه ومسببات الخلل به، والتعرف على أهم الآليات المقترحة لتقليل الفجوة في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة مقترحات لتحقيق العدالة التعليمية، ومنها:

- إصلاح أوضاع المدارس الحكومية في المجتمع المصري لتنافس المدارس الخاصة.
- توفير الكتب والأدوات المدرسية وتقديم الوجبات الغذائية والرعاية الصحية للتلاميذ طوال العام الدراسي.

3. دراسة (جمال الهنيدي:2014)

هدفت الدراسة إلى بيان إسهام الفكر التربوي الإسلامي في تحقيق العدالة التعليمية في فترات الازدهار الحضاري، وذكر بعض نماذج العدالة التعليمية من خلال الفكر التربوي الإسلامي.

استخدمت المنهج التاريخي، وذلك باستقراء كتب التراث الإسلامي والنصوص التي تظهر قيمة العدل في التعليم الإسلامي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية للإنفاق على التعليم، وعدم تبني نماذج جاهزة للعدالة التعليمية لا تتفق وظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقديم العون المادي والنفسي للفقراء، وإعادة النظر في التمييز بين الرجال والنساء في التعليم.

4. دراسة (فيروز الوكيل: 2015)

استهدفت الدراسة التعرف على متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطلاب داخل العملية التعليمية في التعليم الجامعي المصري، وموقف بعض نظريات علم اجتماع التربية من قضية العدالة التعليمية. اعتمدت الدراسة المنهج النقدي والمنهج الوصفي التحليلي، واقتصرت الدراسة على تحديد متطلبات العدالة الاجتماعية بين الطلاب في التعليم الجامعي الحكومي فقط، فترة وجود الطالب داخل الجامعة. توصلت الدراسة إلى عدة متطلبات لتحقيق العدالة بالتعليم الجامعي المصري من خلال (المجانية الحقيقية للتعليم الجامعي/ تعديل نظم التعليم المفتوح ونظم الانتساب/ وتطوير الأنشطة الطلابية).

5. دراسة (ياسر النجار:2016)

استهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق سياسة التعليم الجامعي المتميز على مبدأ العدالة الاجتماعية، ومعرفة العلاقة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية ونوعية التعليم، ومستقبل المجانية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب المقارن منهجاً للدراسة، واعتمدت على التوجهات النظرية ل "بيير بورديو" و"باولو فريري" في التعليم والعدالة .

وأظهرت النتائج أنه على الرغم من التمسك بالمجانية في التعليم، إلا أنها ليس لها وجود على أرض الواقع، وأظهرت تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية بالتعليم العادي والمتميز، حتى

أصبحت أمراً واقعياً في التعليم بجميع مراحله، وهذا يعكس غياب التطبيق الفعلي للعدالة التعليمية.

6. دراسة (علي جوهر وآخرون:2017)

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم العدالة التعليمية ومعايير تطبيقها، ومقومات تحقيقها في التعليم العالي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة التعليمية، وتوصلت إلى مقترحات تمثلت فيما يلي:

- ترشيد مجانية التعليم العالي بشكل تدريجي يراعي خصوصية المجتمع المصري.
- إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي التي تتسبب في استبعاد العديد من الشباب من التعليم العالي.

7. دراسة (هبة الشاعر: 2018)

هدفت الدراسة الكشف عن طبيعة الدور الذي يمكن أن يسهم به التعليم المصري في مواجهة التفاوت الاجتماعي بين الشرائح والفئات الاجتماعية، خاصة في ظل تراجع مقومات العدالة، وكشفت عن مفهوم التفاوت الاجتماعي وأبعاده وكذلك مقومات تحقيق العدالة الاجتماعية لمواجهة التفاوت الاجتماعي.

وأظهرت النتائج تعدد وتشابك مظاهر وأبعاد التفاوت الاجتماعي والتعليمي، وتراجع قدرة التعليم على تحقيق الحراك الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين الشرائح والفئات المختلفة داخل المجتمع، وتوصلت إلى وضع رؤية مستقبلية لتعظيم دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي.

8. دراسة (دعاء سعيد :2019)

استهدفت الدراسة معرفة الملامح العامة لنظرية العدالة الاجتماعية عند أمارتيا سِن واستخلاص المضامين التربوية لها وإمكانية الإفادة منها في السياق السياسي والاجتماعي والتربوي المصري"، وتطويعها في مجال التعليم، كما تناولت بعض أوجه القصور في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوبه التحليل الفلسفي، وقد توصلت الدراسة إلى مكونات نظرية العدالة الاجتماعية عند أمارتيا سِن ومضامينها التربوية، وأظهرت الدراسة وجود خلل في تطبيق وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، واقتصرت التطبيقات التربوية المصرية على بعض المفاهيم غير الكافية لتحقيق العدالة التعليمية، وأوصت بضرورة تطوير العملية التربوية للقضاء على الأمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

9. دراسة (عماد وهبة وآخرون:2020)

استهدفت الدراسة التعرف علي مفهوم إصلاح التعليم الثانوي العام وأهم مجالاته ومبرراته وأهم متطلبات تطبيقه, ووضع تصور مقترح لإصلاحه في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة علي عينة من مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية العامة بمحافظتي القاهرة وسوهاج، وتوصلت الدراسة إلي عدة جوانب أهمها ما يلي:

- ضعف التخطيط للبرامج التدريبية للمعلمين, مع عدم وجود حافز مادي أو أدبي لها.
- قصور المناهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين, وتقديم حلول للقضايا والمشكلات المعاصرة.

وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لإصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر .

10. دراسة (إسراء السيد:2021)

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على واقع تحقيق العدالة التعليمية بمدارس التعليم الأساسي، والكشف عن تحدياتها، ومعرفة متطلبات تحقيقها في مدارس التعليم الأساسي.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة من ثلاثة محاور، طبقت على أولياء الأمور، والمعلمين، وأعضاء مجلس الأمناء، والمديرين، بمدارس التعليم الأساسي بسوهاج.

وأسفرت نتائج الدراسة عن غياب تحقيق العدالة التعليمية بمدارس التعليم الأساسي، وقدمت الباحثة تصوراً مقترحًا يمكن الاستعانة به لتحقيق العدالة بالتعليم الأساسي على ضوء مواد الدستور المصري.

ويتبين من العرض السابق للدراسات السابقة أنها تناولت العدالة التعليمية في مراحل تعليمية مختلفة، وكذلك مقومات العدالة من حيث القبول والالتحاق والعدالة في المعاملة وغيرها، كما ذكر بعضها نماذج من الفكر التربوي الإسلامي للعدالة التعليمية، وعرضت بعضها العدالة التعليمية من وجهة نظر فلسفية، إلا أن تناول التعليم الثانوي لم يحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين، وهذا ما تقوم به الدراسة الحالية في محاولة للوقوف على أهم المتطلبات التي تسهم في تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: الإطار الفكري والفلسفي للعدالة التعليمية

أولًا: تعريف العدالة التعليمية

يختلف مفهوم العدالة من شخص إلى أخر ومن مجتمع إلي أخر ومن فترة زمنية إلي أخرى؛ والعدل ضد الجور، ويقصد به القصد في الأمور والاستقامة في كل شيء، وقد جاء في كتب اللغة على معان كثيرة، منها (القسط والوسط والسواء والميزان) والتي تشير كلها إلى التوسط في الأمر والاعتدال وإعطاء كل ذي حقٍ حقه دون إفراط ولا تفريط ولا تحيز أو محاباة أو تفرقة.

وتدور العدالة التعليمية حول الإنصاف الذي يقتضي إيصال الحقوق التعليمية لجميع أبناء الشعب دون تمييز اجتماعي أو طبقي أو عرقي، باعتبار أن التعليم هو الرافعة التي تساعد الفقراء في تحقيق الحراك الاجتماعي، وتضييق الفجوة بين الطبقات، والاستفادة من كافة الطاقات والخبرات.

وعرفها(تهامي، 18،2008) بأنها "إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم بمجانية مشروطة بالمستوى الاجتماعي/الاقتصادي، وتقدم الطالب في الدراسة ومساعدة كل فرد في المجتمع على الاستمرار فيه بما يناسب قدراته واستعداداته دون عقبات ترتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو باللون، أو الجنس أو النوع أو الثقافة أو أي عامل خارج نطاق قدرة الفرد، بما يسهم في وصول الفرد للنتائج التي تؤهله للالتحاق بالتعليم المناسب لقدراته، مع وجود الضمانات والإجراءات القانونية والسياسية والتنفيذية التي تضمن تحقق ذلك".

ويؤكد التعريف على الضمانات القانونية التي تحفظ الحق في تحقيق العدالة التعليمية بين الجميع دون تمييز، وهذا هو لب القضية وقطب رحاها، فلابد من إضفاء الطابع القانوني القضائي على الحق في التعليم ومتابعته بإحصائيات واقعية تكشف للمسئولين مواطن الضعف في الاستيعاب ونسب التسرب والهدر التعليمي، حتى لا تضيع أموال الدولة سدى بلا فائدة، ويظهر بذلك أن العدالة التعليمية ترتبط بتوجه الدولة ورغبتها وحمايتها للعدالة وتوزيع الخيرات توزيعاً عادلاً والتي من أهمها التعليم الذي هو رأس كل ثروة.

ويمكن تعريف العدالة التعليمية بأنها "إتاحة وتسهيل وصول الفرص والخدمات والمصادر التعليمية المتكافئة لكل الطلاب –كل حسب قدراته العقلية واستعداداته- دون تمييز، وتضييق الفوارق والارتقاء بأوضاع المتعلمين لتحقيق الحراك الاجتماعي وتنمية المجتمع".

ثانيًا: أهمية تحقيق العدالة التعليمية

لا شك أن تحقيق العدالة التعليمية بين الطلاب على مختلف طبقاتهم يسهم في الاستفادة الكاملة من الطاقات والخبرات، ويساعد على اكتشاف الموهوبين والمبدعين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات التعليم، ويوفر على الدولة أموالاً طائلة في مواجهة الأمية والفقر بعد ذلك، وبذلك تقع مبادرات الإصلاح والتطوير موقعها، وتحقق أهدافها المرجوة، ويمكن ذكر أهمية العدالة التعليمية فيما يلي:

1. تحقيق مستوي أعلي من الرفاهة الاقتصادية في المجتمع

يؤثر الاهتمام بعدالة توزيع الفرص التعليمية تأثيراً إيجابياً في مهارات العمال وإنتاجيتهم؛ وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على التعليم يمكن أن يؤدي إلي زيادة متوسط مستوي الدخول وأيضاً إلى إعادة توزيعه علي نحو يكفل المزيد من العدالة الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة أو النامية، ومن ثم فإنه يمكن استخدام توزيع الفرص التعليمية كوسيلة لإعادة توزيع الدخول في المجتمع، وعدم قصر الاستثمارات والخدمات علي فئات اجتماعية معينة ومناطق جغرافية بما يسمح برفع مستويات المعيشة, وبالتالي إعادة توزيع الدخول.

2. القضاء على الفقروتحقيق الحراك الاجتماعي

يلعب التعليم دوراً كبيراً في تحريك الأفراد عبر السلم الطبقي، من خلال المهن والوظائف والترقي الاجتماعي، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا تحققت العدالة بين جميع الطبقات والمستويات.

وحتى لا يصبح التعليم أداة لزيادة التباين الطبقي داخل المجتمع، ويكون التعليم وسيلة للحراك الاجتماعي، فلا يصح أن تتحول المدارس إلى مأوى للربح، أو يصبح التعليم سوقاً موازية في البيوت ومراكز الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، وينقسم الطلاب في ذلك إلى فئتين: فئة

قادرة على تحمل نفقات وأعباء التعليم والاستمرار فيه والحصول على تعليم جيد، والثانية لا تقدر على تحمل نفقاته ولا تستطيع الحصول على تعليم جيد وتحاصرها الظروف الاجتماعية والاقتصادية ويزداد فيها الرسوب والتسرب.

3. رفع الظلم الاجتماعي عن المحرومين

تقتضي العدالة التعليمية أن نسأل: كيف وإلى أي مدى ينبغي لنا تخفيف الفجوات بين مجموعات الطلاب من الناحية الديموغرافية وتحقيق نتائج تعليمية مهمة في مسارات الحياة خارج التعليم؟، وأن نسأل: ما هي الديون التي يجب أن ندفعها من أجل أداء واجبنا لتصحيح الظلم التربوي الواقع على المحرومين من التعليم؟ نتيجة لقرون من الإهمال والحرمان من التعليم لمجموعات كاملة من الطلاب، وكذلك المدارس التي تعاني باستمرار من نقص التمويل في المجتمعات الفقيرة (G.Schouten, 2012, 237).

وتتطلب العدالة التعليمية منظومة مجتمعية شاملة على كافة القطاعات والمؤسسات الاجتماعية للارتقاء بأحوال المواطنين، وتوزيع ثمار التنمية توزيعاً عادلاً دون محاباة، والالتفات إلى المناطق المحرومة والفئات المهمشة حتى يمكن الاستفادة الكاملة من جميع الطاقات والخبرات في المجتمع، وتوجيه جهود الإصلاح في التعليم إلى الأماكن التي تعاني من قصور في الخدمات التعليمية، وتحديد المحافظات الأكثر احتياجاً للخدمات التعليمية ووضعها بصورة مرتبة لتكثيف الخدمات فيها.

ثالثًا: مبررات الدعوة إلى تحقيق العدالة التعليمية

لا شك أن حصول كل فرد على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساوٍ ومتكافئ من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعميق العدالة الاجتماعية، وعلى العكس حين يصبح التعليم مصدراً من مصادر التمييز والطبقية والتفاوت المبالغ فيه في اكتساب مهارات العمل والوظائف والمهن فإنه يكرس اللامساواة ويعيد إنتاج نفس النظام الطبقي، الذي يفرز الكبت الاجتماعي والشعور بالدونية، ومن هنا اكتسبت العدالة التعليمية أهمية بالغة على كافة المستويات والاتجاهات.

ولذا فإن الحديث عن العدالة يجب أن يصاغ صياغة واقعية ترسخ لمفهوم الدور التربوي للمجتمع المصري بكل مكوناته في علاج أزماته التعليمية، وتحقق الأمل المرجو وهو النهوض بالتعليم كماً وكيفاً دعماً لمتطلبات التنافسية العالمية، وسعيًا لتحقيق العدالة، ويحقق الاستيعاب الكامل لكل الطلاب، ويكفل حق الطلاب في فرص عمل مناسبة تمكنهم من ممارسة مهامهم في الحياة، حتى يُمَكِن الإنسان من نفع نفسه ووطنه وعالمه(جوهر، 2015، 3)، وتظهر مبررات العدالة التعليمية فيما يلي:

1.الاهتمام الدولي بالعدالة:

حظيت العدالة باهتمام دولي واضح من جانب المنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث تعد العدالة مبدأ أساسياً من مبادئ التعايش السلمى داخل وبين الأمم، والذى يتحقق في ظله الازدهار؛ وتعتبر الأمم المتحدة السعي إلى كفالة اجتماعية للجميع جوهر رسالتها؛ ولعل اعتماد منظمة العمل الإعلان الخاص بالوصول إلى العولمة المنصفة من خلال العدالة لأكبر مثال على التزام الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل وإعمال المبادئ العامة لحقوق للإنسان(ظبية،2015، 4).

وقد تناولت المواثيق والإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية والإقليمية، الحق في التعليم وجعله إلزاميًا ومجانيًا في مراحله الأولى كحد أدنى، وتؤكد على الدول ضرورة اتخاذ الإجراءات الجادة في الأخذ بالتدرج في توفير التعليم الثانوي والعالي بالمجان وإزالة كافة العوائق التي تحول دون الحصول عليه، فحق كل فرد في التعليم منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز في التعليم وغيرها من المعاهدات والإعلانات الدولية؛ التي تشكل أدوات لازمة للتمتع بحق التعليم للجميع (الحسبان،2012، ،376).

ويتضح مما سبق الإجماع الدولي والعالمي على أهمية تحقيق العدالة بين البشر والتي يأتي على رأسها العدالة التعليمية، والتي هي أساس تحقيق العدالة بكافة أشكالها وأبعادها؛ ولكن يتبقى الجزء الأهم وهو وضع هذه التوصيات والقرارات موضع التنفيذ والإشراف عليها، وتمكين الفقراء من حقوقهم التعليمية.

2. تماشياً مع رؤية مصر 2030

أعلنت الحكومة المصرية في العام 2015م عن استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر2030)، واستهدفت فيها الوصول في العام 2030م إلى تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل؛ وبناء مجتمع يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي.

وتمثل الاستراتيجية محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية.

3. التأكيد الدستوري علي تحقيق العدالة التعليمية

تناول الدستور المصري لعام (2014) قضايا العدالة في التعليم، حيث يتفق مع الدساتير الدولية في التأكيد على مبدأي المجانية والإلزام، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، كما تناول العدالة والتمويل.

والمتتبع لحركة الدساتير في مصر منذ عام 1971م وما تلاه من دساتير، يلحظ تأكيدها على مبادئ العدالة التعليمية من مجانية وإلزام وتكافؤ للفرص التعليمية، وذلك للأهمية القصوى للتعليم في بناء مصر القوية، وتحقيق تقدمها ونهضتها، كما أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030) معنونة ب "التعليم: المشروع القومي لمصر"، وتمثل هدفها في الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، من خلال: إتاحة فرص للالتحاق وإكمال التعليم لجميع السكان في سن التعليم، وتحسين الخدمة التعليمية (الخطة، 2014، 3).

4. ازدواجية النظام التعليمي

شهد النظام المصري التعليمي- في ضوء المتغيرات المعاصرة- وجود منظومات تعليمية تتباين أنماطها وفلسفتها ومناهجها وتوجهاتها وانتماءاتها، مما ينعكس سلباً على مستويات الملتحقين والمتخرجين من مختلف هذه الأنظمة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من الثنائيات بين ما هو حكومي وخاص، ديني ومدني، عام وفني، وطني وأجنبي، بل ضم أنماطاً وأنواعاً مختلفة، تتعدد وتختلف في ضوئها المناهج والأساليب، مما يؤدي إلى الاختلافات الشاسعة بين الطبقات في نوعية التعليم .

وتمثل المدارس الأجنبية أحد أهم التحديات التي تعوق الإصلاح الثقافي، حيث إنها تساعد في خلق جيل ينتمي للقيم والمبادئ الغربية ومتشبع بثقافتها، خاصة فيما يتعلق باستخدام اللغة العربية التي هي وعاء الثقافة، في حين أن الدول الأجنبية تحرم على طلابها دراسة أي لغة أخرى غير اللغة الأم حتى يتمكنوا من إجادتها، كما يعمل ذلك على إنتاج قيادات ذات ثقافات وهويات مغايرة تؤثر في بنية المجتمع بأكمله؛ لذلك تشتد الحاجة للبحث عن قنوات تربوية تعليمية يسير فيها أبناء الوطن الواحد لتحقيق الانتماء والمواطنة.

5. ازدياد الطلب على المكملات أو البدائل التعليمية:

تبدأ المشكلات الخاصة بتدني الجودة والقصور في تحقيق العدالة التعليمية بازدياد الطلب على المكملات أو البدائل التعليمية مثل المدارس الخاصة، والمساعدات من أولياء الأمور لأبنائهم في المذاكرة، وتكوين مجموعات التقوية، والدروس الخصوصية، وما تبذله الأسر من إنفاق يفوق طاقات الكثير منها، لضمان النجاح والمجموع في ظل تدني جودة التعليم المجاني؛ بل أصبحت الأسر تتكلف نفقة التعليم مرتين، فيما تنفقه على التعليم الرسمي ومصروفاته، وما تدفعه للدروس الخصوصية والتي تزداد بشكل كبير في المراحل التعليمية المتقدمة، مما يعد دليلاً واضحاً على ضعف تحقيق العدالة التعليمية بين الشرائح المختلفة.

6. تنامي معدلات البطالة في مصر

تمثل البطالة أكبر تحدٍ يقف في وجه عمليات التنمية، بل إنها تشكل هدرًا مالياً واجتماعيًا وتربويًا لسنوات من الإنفاق والتعليم والجهد والمتابعة من جميع الأطراف؛ ففي الوقت الذي ينتظر فيه المجتمع أن يجني حصاد تلك السنوات، إذا بها تضيع سدى، ويتعرض أصحابها إلى قنبلة موقوتة في المجتمع.

وهذا يؤكد أن غياب العدالة التعليمية وسوء توزيع الطلاب وقلة الالتحاق بالتعليم المدعم لتوجهات المجتمع واحتياجاته من القوى العاملة المدربة أسهم بدور كبير في تنامي معدلات البطالة؛ كيف يعقل أن يتخرج كل عام في مصر ما يقرب من مليون شاب في شتى أنواع التعليم، والمحصلة النهائية الانضمام إلى الحصيلة الرقمية السنوية للبطالة، إذا لم يكن التعليم مدعماً لسوق العمل فإن ذلك يعد نوعاً من أنواع الهدر التعليمي، الذي هو في النهاية مظهراً من مظاهر غياب العدالة التعليمية التي تستدعي أن يكون الإنسان متمتعاً بتعليمه بأن ينال به فرصة عمل تمكنه من إثبات ذاته في المجتمع(جوهر،2004، 3).

7. التوسع في التعليم الأجنبي والخاص

إن الإفراط في التعليم الخاص والتوسع فيه يؤدي لا محالة إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب, والإخلال بمبدأ التزام الدولة بمجانية التعليم, وزيادة الفروق بين المدارس الحكومية والخاصة لصالح المدارس الخاصة, يؤثر سلباً على العملية التعليمية برمتها، فالتعليم من الخدمات السيادية التي لابد من مشاركة الدولة في تقديمها والإشراف عليها, كما أن تدخل الدولة في التعليم ضروري لتحقيق العدالة التعليمية, فالصلة بين الدولة والتعليم الإلزامي صلة بديهية لا يمكن نكرانها (عماد، 2019، 1696).

وقد أسهم انتشار التعليم الأجنبي والخاص تعزيز الطبقية والتمييز في المجتمع، بما أنه يقدم للصفوة وصورة من صور الوجاهة الاجتماعية، ومقدمة للمهن والوظائف التي يتمتع بها الأغنياء، بل أصبح ذلك حائلاً دون الحراك الاجتماعي، حتى رسخ لدى الفقراء أن التعليم لا فائدة من ورائه، بل أنه يرسخ للطبقية، مما أفقد قيمته لدى الكثيرين، وألجأ كثيراً منهم لترك التعليم والبحث عن عمل يضمن لهم الحياة الكريمة.

8. مواجهة مخاطر ومهددات السلم الاجتماعي:

تقتضي ضرورة المحافظة على السلام الاجتماعي تغليب دور الدولة في تحقيق العدالة التعليمية، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تهديد وضغوط دولية، لأن ترك التعليم وضعف الجدوى منه معناه انخراط الشباب في أعمال تخريب وتدمير وانضمام العاطلين الذين يكونون فريسة لاستقطابهم في الأعمال المحرمة من تهريب وتعاطي وتجارة للمخدرات وغير ذلك من الأعمال التي لا طاقة للمجتمع بمواجهتها.

9. ضعف الإنفاق على التعليم:

إن ضمان كفالة التعليم للجميع بالمجان يستلزم المزيد من الإنفاق لتوفير الحاجات التعليمية، وبسبب اضطرار كثير من الأفراد للمشاركة في تحمل عبء الإنفاق على التعليم برغم أعبائهم الاقتصادية الثقيلة، فإن العجز المالي يواجه الأفراد قبل أن يواجه الدولة للوفاء بالمستلزمات المالية للتعليم، ولهذا تضطر الدول البحث عن آليات لتخفيف العجز لشمول المجانية للجميع، ومن هذه الآليات المساعدات الطلابية والتطوع ومجتمعات التعلم المهنية، حيث تعمل على إلحاق الطلاب واستمرارهم في التعليم(البحيري،2014، 9).

وبالأخذ في الاعتبار معدلات التضخم المتنامية، وانخفاض القوى الشرائية للجنيه المصري، وزيادة أعداد الطلاب، وتنامي تكلفة تحقيق مستويات الجودة المطلوبة، يمكن التوصل إلى أن حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في تراجع مستمر، بما لا يتناسب مع المطلوب القيام به لتطوير التعليم فضلاً عن تحقيق العدالة التعليمية، والارتقاء بمستوى جودته وإتاحته للجميع؛ وكانت النتيجة تكدس الطلاب في فصول غير ملائمة مع قلة الموارد اللازمة مما نتج عنه انخفاض كفاءة التعليم وتدني جودته على عكس ما أعلنته الحكومة في وثائقها الرسمية (الزنفلي، 2017، 132)، وبمراجعة ممارسات الحكومة يتضح تخلها عن التزاماتها تجاه المجانية، من حيث المصروفات الكبيرة، وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص لمنافسة التعليم الحكومي دون النهوض به وبأوضاعه وحل مشكلاته، وهو ما يمس مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

وتؤكد المبررات السابقة على أن التعليم المصري يعاني أزمة حقيقية على مستوي غياب العدالة، تلك الأزمة تستدعي التفكير بجدية في بناء آلية قومية عصرية جديدة ترسخ مفهوم العدالة في التعليم، وإقرار منظومة استراتيجية مستقبلية فاعلة تدعم مفهوم العدالة في التعليم وتنقله من كلام لا قيمة له إلى واقع عملي ممنهج وممارس يمكن تفعيله والقيام به؛ تلك أهم المبررات بالإضافة إلى تنامي الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنامي دور المجتمع المدني في التعليم واتساع مفهوم المشاركة في الإصلاح، وتعدد وسائل الإنفاق عليه وتنامي الدراسات التي ترسخ مفهوم الاستثمار في التعليم، ومن ثم كل ذلك رسخ الاتجاه العالمي نحو العدالة التعليمية والإيمان بها كمبدأ رئيسي لتحقيق التنمية في جميع بلدان العالم(جوهر،2015، 3).

رابعاً: معايير تحقيق العدالة التعليمية

يقتضي المفهوم الموضوعي للعدالة التعليمية أن يسبقه ويصاحبه تكافؤ أو تقارب في الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن للعدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات، فليس الأمر متعلقاً بفتح المدارس بالمجان أمام الجميع؛ بل تبدأ العدالة بتضييق الفوارق بين الطبقات وتوفير الرعاية والتكافل والضمان الاجتماعي لغير القادرين، بما يسمح بتحقيق استيعاب الجميع.

ومن أهم أبعاد العدالة الاجتماعية ضرورة الاهتمام بالفئات الأكثر احتياجاً لفرص التعليم المجاني، وإعطاءها قدرًا من الاهتمام من خلال تقديم الإعانات التي تسهم في تعليمها دون عقبات حتى تشارك في عمليات الإنتاج، وتتحقق العدالة التعليمية من خلال عدة معايير تبدأ من التهيئة للالتحاق بالتعليم حتى التخرج وإيجاد فرص العمل المناسبة لكل مؤهل دراسي، ويشير التقسيم التالي لمستويات تحقق العدالة:

1. العدالة الاجتماعية قبل الالتحاق بالمدرسة Social justice

تستوجب العدالة التعليمية تحقيق التكافؤ بين المتعلمين قبل ذهابهم إلى المدرسة لأول مرة، والعجيب أن يتعامل المعلمون مع الطلاب متناسين هذا الأمر، كما لو كانوا متكافئين؛ وقد تكون هذه القضية أخطر قضية في التعليم والتعلم على الإطلاق، لأنها البداية، ولأن كل ما سيحدث من تلك النقطة فصاعداً سيبنى عليها، ولا عجب والحالة هذه، أن تتفاقم الفروق بين المتعلمين مع تقدمهم أكثر فأكثر في تعليمهم.

فلابد من توزيع الثروة الاجتماعية توزيعًا عادلاً، لتحسين مستوى الأسر المعيشي والارتقاء بهم ماديًا واجتماعيًا، وتوزيع خيرات البلاد وثرواتها على الجميع دون تمييز.

2. العدالة في القبول أو الالتحاق Equity of Access

يقصد بعدالة القبول أن تساعد الدولة كل فرد تنطبق عليه معايير القبول أن يلتحق بالتعليم الحكومي العام بعيدًا عن التحيز لأي عامل، وتوفير التعليم لأطفال الشوارع واللاجئين والمحتاجين الذين يضطرهم الفقر والحاجة للعمل، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كل هؤلاء، لأن تحقيق التنمية المجتمعية لا يكون بفصيل دون فصيل، بل ينبغي أن يتكاتف الجميع وأن يستفيد المجتمع من الجميع دون إقصاء أو تمييز.

وتؤكد إحصائيات القبول بمراحل التعليم أنه يلتحق بالتعليم الفني حوالي 65% من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي، ومعظمهم من الفقراء غير القادرين على الالتحاق

بالتعليم الثانوي لانخفاض مجموعهم، أو أنهم من ذوي الدرجات المرتفعة، ولكنهم لفقرهم ولظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفني لصعوبة متابعتهم للدراسة في التعليم العام، وهذا هو أول ملامح الطبقية في التعليم(سكران،2013، 14).

3. العدالة في المعاملة Equity of treatment

ويقصد بها أن يعامَل جميع الطلاب معاملة قائمة على الحق والعدل لا على المكانة الاجتماعية، من حيث إتاحة فرص التعلم، وتوزيع النظر والاهتمام، والجلوس في مكان بارز ليراه جميع المتعلمين، ويشير أيضاً إلى ضرورة حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من العناصر التعليمية التي تقدمها الدولة، وأن توزع هذه العناصر بالتساوي بقدر الإمكان دون تمييز، فأبناء المدن مثل أبناء القرى، فلا تُترك مدارس القرى متهالكة مكدثة لا تحديث فيها ولا تجديد، في حين مدارس المدن تشيد وتنظم على أعلى مستوى، ويختار لها أفضل المعلمين وتتم متابعتها بصفة دورية لتحقيق أفضل مستوى مرغوب فيه.

4. العدالة في النتائج (التوظيف) Equity of Outcomes

وتعني حصول كل فرد علي فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها, وذلك لأن التمييز والتفرقة في هذا الجانب يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعاً أساسيًا للإقبال علي التعليم, ويُقعِد الكثيرين عن ولوج أبواب التعليم.

فحين يكون التعليم حقًا مشاعًا للجميع، يكون التقويم في نهاية الأمر هو الفيصل بين جموع المتعلمين، ومن يحصد الدرجة العليا هو من يتفوق، ويكون في أول الطابور نحو الوظيفة أو المنصب، أما الذي لا يعد طبيعياً البتة، فهو أن يكون نجاح الآخر وتقدمه ليس سوى نتاج علاقاته وصداقاته ومعارفه وأقاربه، فهنا تكمن مشكلة كبرى، لأن في ذلك إفساح المجال شيئاً فشيئاً لمسببات تفشي التخلف، حتى يغدو المكان برمته لذوي المهارات الدنيا، بينما أصحاب المهارات العليا خارج اللعبة تماماً، فمستلزمات العدالة هو التوظيف وفق الكفاءة، والترقية بناء على المهارات والقدرات، إذ لا يمكن الوصول لمسؤول عادل ونزيه وصل لسدة المنصب بالواسطة، فالعدالة في التوظيف هو في الحقيقة توظيف للعدالة بأسرها (عبد الرحمن، 2020).

5. العدالة التعليمية بين الذكور والإناث

إن إتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمرأة للالتحاق بالتعليم شأنها في ذلك شأن الرجل تماماً يمثل ضرورة ملحة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم، مع الأخذ في الاعتبار التوسع في أنماط التعليم العالي والجامعي المناسبة لطبيعة المرأة وخصوصية دورها مثل مؤسسات القطاع التعليمي التدريسي والطبي.

وفي الحقيقة أن تعليم المرأة وجودته من شأنه حماية المرأة من الأمية الثقافية والفكرية التي تحول بينها وبين أداء واجبها الاجتماعي والحضاري، كما أنها تعطل وعيها القانوني والبيئي ومهاراتها الإنتاجية والمنزلية وقدرتها على التفاعل الاجتماعي الخلاق، وتؤدي إلى تدني المستوى الصحي لها ولأطفالها وافتقارها إلى الخبرات والمهارات التنظيمية الإدارية لشئون الأسرة والمجتمع ككل والمحصلة النهائية أن تصبح المرأة عبئاً على المجتمع الذي تعيش فيه (صالح، 2012، 470).

سادسًا: معوقات تحقيق العدالة التعليمية:

تواجه العدالة التعليمية معوقات كثيرة تحول دون تحقيقها، وتختلف درجة هذه المعوقات والتحديات من مجتمع لآخر، ففي الدول الفقيرة تواجه العدالة معوقات اقتصادية لتمويل التعليم وسد حاجات السكان الأصلية التعليمية وتوفير التعليم للجميع دون تمييز، وخاصة مع زيادة السكان وزيادة حدة الفقر، وفي مواجهة هذه التحديات، من المهم التأكيد على أهمية دور الدولة في اعتماد تدابير إيجابية تستهدف الفئات المحرومة، وتزيل معوقات تحقيق تكافؤ الفرص (Chris, 2017, 8)، ومن بين تلك المعوقات ما يلي:

1. المعوقات الاقتصادية:

تتأثر العدالة التعليمية بالعديد من المعوقات الاقتصادية والتي من أهمها ضعف الإنفاق على التعليم، وهذا يرتبط بالناتج القومي والميزانية العامة للدولة، كذلك الظروف الاقتصادية وما يتصل بها من أزمات، وانتهاج الدولة لسياسات وإجراءات من شأنها التأثير على تحقيق العدالة التعليمية والاجتماعية.

وتتمثل كذلك في عجز الأفراد عن الحصول على التعليم ذات التكلفة الباهظة، وتبعًا لذلك يصبح أصحاب النفوذ الاقتصادي هم القادرون على التعلم والتمكن من صعود درجات السلم التعليمي؛ ويسيطرون على الأوضاع السياسية والتعليمية، ويرسمونها وفق مصالحهم وأهدافهم(سرحان، 1996، 260).

2. المعوقات الاجتماعية:

وتتمثل في الحواجز والقيود التي يضعها المجتمع أمام بعض فئاته وطوائفه للحصول على التعليم، وتتصل تلك القيود بالتركيب الطبقي للمجتمع ونظرته للعائد من التعليم، والنظام الاجتماعي السائد وما يحتويه من قيم وعادات وتقاليد، وشكل نسيجه الاجتماعي وعلاقته بسوق العمل وما يحدث داخله من تحولات اجتماعية وتاريخية وما يرجوه من أهداف، بالإضافة إلى فلسفته التعليمية ومظاهر الاختلاف التي توجد بين الفرص التعليمية المتاحة للأفراد من خلال معايير الجدارة والاستحقاق(عصام، 2002، 75).

3. المعوقات الثقافية:

تشكل الثقافة السائدة لدى الكثيرين بضعف الجدوى من التعليم وأهميته في الحياة، ففي الوقت الذي تدفع فيه الجامعات سنوياً آلاف الطلاب ممن يبحثون عن فرص عمل، وربما لا يجدون، وإن وجدوا فبعيداً عن تخصصهم الدراسي، في حين يسرع الطلاب الذين تركوا المدرسة في سن مبكر في تكوين حياتهم؛ حينها يحس الشباب بضعف الجدوى من التعليم، وأنه مضيعة للوقت والجهد والمال، وهذا ما يدفع الطلاب بعد المرحلة الإعدادية لدخول التعليم الفني، لا من أجل تعلم حرفة أو صنعة، ولكن للبحث عن فرص العمل والزواج بعيدًا عن مشوار التعليم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع "من وجهة نظرهم.

فعلى الرغم من التقدم الكبير في التوسع في التعليم في معظم الدول النامية، لا تزال الإناث متأخرة في الالتحاق والتحصيل في جميع مستويات التعليم، لذلك يميل العلماء إلى مناقشة العوائق التي تحول دون التحاقهم بالتعليم بشكل منفصل، فقد يكون ذلك ناتجاً عن الأعراف الثقافية والمعتقد الثقافي الذي ينظر للمرأة بالأدوار التقليدية كأمهات وزوجات مهمتها الطهي

وتنظيف المنزل، والمساعدة في تربية الإخوة، وأن الذكور الأطفال هم أكثر قيمة من الإناث، لذلك عندما لا تستطيع الأسر تحمل تكاليف كل منهما، يختارون تعليم الذكور على الإناث، كما أن الأسرة مستعدة للتضحية أكثر من ذلك لجعل الولد ينجح في التعليم والوظيفة؛ إلى غير ذلك من المعتقدات والأعراف التي تحول دون تحقيق العدالة التعليمية (Nkechi, 2013, 48).

4. المعوقات المدرسية:

تمثل المدرسة البيئة التي تحتضن الطلاب وتؤثر في سلوكياتهم وأخلاقهم، من خلال أساليب المعاملة بين الطلاب وجميع أطراف العملية التعليمية، من معلمين وإداريين وموظفين وعمال، ويمكن إيجاز أهم العوامل التعليمية التي تحول دون تحقيق العدالة التعليمية في: قِصر العام الدراسي أو اليوم الدراسي، وعزل المتعلمين عن البيئة التي ينتمون إليها، وتدريس محتوى دراسي واحد للجميع وبمعدل واحد من الأداء، والاقتصار على الكتب، مع إهمال القدرات والاستعدادات وعدم ترك مجال للإبداع والابتكار، والتركيز على الحفظ والتلقين، بل إن بعض المعلمين لا يتفاعل إلا مع الطالب المجتهد، ويهمل باقي الطلاب، ويتناسى هؤلاء أن الاجتهاد هو حاصل عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وتربوية ونفسية، ولو أتيح لكل الطلاب نفس الظروف لتغير الحال، ولأصبح الجميع مع التشجيع والمتابعة في مستوى الإبداع والتفوق.

5. المعوقات الجغرافية:

ويتمثل أحد الحواجز الجغرافية في قلة توفر مدارس الثانوي العام في العديد من القرى، إضافة إلى انخفاض جودة وسوء ظروف مدارس التعليم الحكومي في المناطق الريفية، حيث توجد فروق كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية ولاسيما فيما يخص ارتفاع معدلات الفترات الدراسية، وقلة التجهيزات في المناطق الريفية، والدعم الطبي الذي تقدمه العيادات وأنشطة الإثراء الثقافي مثل الموسيقى أو الرحلات الميدانية.

كما تتركز فرص العمل بصفة أساسية في المحافظات والمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، ويفسر هذا انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في هذه المناطق، إذ يعرف الطلاب أنه يتعين عليهم ترك موطنهم من أجل البحث عن فرصة عمل بعد التخرج، ويشير هذا ضمنياً إلى سبب آخر وراء عدم التكافؤ في الالتحاق بالتعليم العالي بين هذه المناطق(البرادعي، 2012، 72).

المحور الثاني: واقع العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري

يشهد التعليم الثانوي اهتمامًا ملحوظًا من كل أنظمة التعليم في العالم، إذ إنه المهد لدخول الجامعة، ويحتضن الطلاب في أخطر مراحل عمرهم وهي المراهقة، ومن دواعي الاهتمام بهذا التعليم توزيع الفرص التعليمية بين طلابه، وتحقيق العدالة في كافة أنماطه وأنواعه.

ويعتمد الكشف عن واقع العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي على عدة مؤشرات أهمها التمويل وحجم الانفاق، وكذلك معدلات الاستيعاب والرسوب والتسرب من خلال الاحصائيات والتقارير الرسمية، والكشف عن واقع الأبنية التعليمية من حيث كفايتها وكثافة الفصول، والفرق بين التعليم الحكومي والخاص ونظام التقويم والامتحانات حتى يمكن الوقوف على واقع العدالة بالتعليم الثانوي، ويظهر ذلك فيما يلي:

أولًا: تمويل التعليم الثانوي

يشكل التمويل تحديًا كبيرًا لجميع النظم التعليمية، حتى بين الدول التي تنفق حاليًا 20% أو أكثر من الميزانية الحكومية على التعليم، لا يزال الإنفاق على التعليم منخفضًا جدًا بحيث لا يوفر جميع جوانب التعليم الجيد، وهذا يقود المسئولين إلى العثور على الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق تحسينات في الاستيعاب والإنصاف والجودة (Anderson, 2014, 6)،

وتتعدد مصادر التمويل من خلال ما يلي:

- الموازنة العامة: وذلك يكون إما في صورة أجور ومرتبات للمدرسين والقائمين على تقديم الخدمة، أو إنفاق استثماري بهدف صيانة المرافق المتاحة لتقديم الخدمة أو زيادتها.
- الرسوم والأقساط التي يدفعها التلاميذ.
- تمويل بعض المؤسسات الدولية كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبعض الهيئات الدولية التي تتولى بعض عمليات التحديث والإصلاح للمؤسسات التعليمية والتربوية (رفاعي، 2005، 453).

وينبغي أن يتم توزيع مصادر تمويل التعليم في ضوء اعتبارات أو معايير منها(الهلالي، 2003، 25):

- درجة مناسبة التمويل: ويشير إلى مدى ما تقدمه الدولة للأفراد من إعانات للاستفادة من الفرص التعليمية، ويقاس هذا بنسبة التسجيل في المرحلة التعليمية مقارنة بالفئة العمرية، ودرجة التوازن بين الذكور والإناث.
- الكفاءة: ويرتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقق الأهداف المنشودة بأقصى حد ممكن.
- العدالة: وتتعلق بتوزيع التمويل بين جميع الأفراد لاستفادتهم من التعليم وبصفة خاصة للفقراء والريف.

ويؤدي نقص التمويل لمشكلات متعددة مثل النقص في الأبنية المدرسية اللازمة لاستيعاب جميع الطلاب، ومن ثم تزدحم الفصول فتقل إفادة الطلاب تبعًا لذلك، كما يؤدي النقص في مخصصات التعليم إلى انخفاض أجور العاملين بالقطاع التعليمي بالموازنة مع العاملين في قطاعات أخرى، وذلك يقلل ما لديهم من جدية في أدائهم لعملهم، ومن ثم ينخفض مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ في المدارس، وبالتالي يلجأون إلى الدروس الخصوصية لتعويض ذلك (جايل، 2008، 14)، بالإضافة لعدم وجود استراتيجية تعليمية واضحة ومحددة تحسن توظيف الموارد المحدودة، وكذلك غياب التخطيط والمتابعة ومراقبة ومحاسبة المسئولين، وسيطرة البيروقراطية عند اتخاذ وتنفيذ القرارات، وغياب الخبرات المطلوبة لإدارة العملية التعليمية.

وقد ذكرت دراسة (Matthew, 2013) أن أهم تحديات التعليم الثانوي تتلخص في ضعف التمويل، فلا يمكن للمنظمة القيام بوظيفتها بشكل فعال بدون الموارد المالية الكافية، وانخفاض الجودة وضعف الأداء الأكاديمي للطلاب؛ فالحاجة ملحة إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك لتوفير النفقات المخصصة للحاجات التعليمية المختلفة وفق آليات مدروسة في ضوء متطلبات جودة التعليم.

ثانيًا: معدل الاستيعاب والالتحاق

يقصد بالاستيعاب مدى قدرة النظام على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى، وفيما يلي عرض كمي مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية في مجال الاستيعاب، كأعداد المدارس والفصول والمعلمين والتلاميذ المقيدين، ويمكن حساب نسبة الاستيعاب من خلال مراجعة نسب القيد بالمراحل التعليمية المختلفة للعام 2020/2019 من خلال الجدول الآتي:

المرحلة	تلاميذ المرحلة	السكان	القيد الإجمالي
الابتدائية	12,820,294	12,481,841	102.7
الاعدادية	5,238,908	5,487,355	95.5
الثانوي العام	1,819,497	5,784,525	31.5
الثانوي الصناعي	943,046	5,784,525	16.3
الثانوي الزراعي	240,615	5,784,525	4.2
الثانوي التجاري	799,487	5,784,525	13.8
الثانوي الفندقي	70,357	5,784,525	1.2

جدول (1) يبين نسب القيد بالمراحل التعليمية المختلفة للعام 2020/2019

ويظهر من الجدول ما يلي:

- يستوعب التعليم الابتدائي ما يزيد عن 100% من سكان المرحلة، في حين أنه لا يستوعب في مرحلة التعليم الثانوي العام سوى 28,3% فقط من إجمالي الطلاب، ويتوزع الباقون إما على التعليم الفني متمثلًا في التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي، أو يتسربون للبحث عن عمل.
- بلغت النسبة الاجمالية للطلاب الذين لم يلتحقوا نهائيًا بالتعليم (22,642,259) طالب في مجموع مراحل التعليم بنسبة تقدر ب 26.8%، كما التحق وتسرب (6,143,787) طالبًا، بنسبة تقدر 7,3%).
- يبلغ عدد الطلاب الذين تخرجوا من المرحلة الاعدادية (5,784,525) استوفي التعليم الثانوي بجميع مراحله منهم فقط (3,348,997) وتسرب منهم تقريباً(2,435,528) وهو عدد كبير في مرحلة عمرية حرجة تتطلب الإعداد لسوق العمل والتنمية.
- يستحوذ التعليم الثانوي الزراعي على3,3% من الطلاب، في حين أن مصر تقوم منذ القدم على الزراعة ولديها مساحة صحراوية كبيرة جدًا يمكن استغلالها، لو أُعطِي هذا النوع من التعليم حقه من الاهتمام.
- أعداد مدارس الثانوي العام فى تزايد مستمر بالإضافة إلى تكدس الطلاب على حساب الأنواع الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم الثانوي العام هو الطريق المؤدي للتعليم العالي،

بالإضافة إلى كثرة المشكلات التي يواجهها التعليم الفني، فيما يتعلق بالإمكانات البشرية أو المادية أو نوعية البرامج المقدمة أو الانخفاض النسبي لنوعية التعليم والنظرة المتدنية للتعليم الفني.

ويشير معدل الانتقال إلى درجة الالتحاق أو الانتقال من مستوى تعليمي إلى مستوى أعلى، كما يعكس قدرة استيعاب المستوى التعليمي التالي، وعلى نقيض ذلك يشير معدل الانتقال المتدني إلى مشاكل ناجمة عن الربط بين مستويين تعليميين يعود سببها إلى عجز في نظام الامتحانات أو إلى قدرة استيعاب غير مناسبة للتلاميذ في المستوى الأعلى (**معهد اليونسكو للإحصاء**) ، وفيما يلي معدل الإنتقال ما بين عامي 2019/2018.

جدول (2)

يبين معدل الانتقال بين عامي 2018-2019، 2019-2020

المرحلة	حضر			ريف			الاجمالي		
	بنين	بنات	جملة	بنين	بنات	جملة	بنين	بنات	جملة
الثانوي العام	49.79	64.99	57.08	20.22	26.80	23.51	34.22	44.12	39.08
الثانوي الصناعي	42.13	25.67	34.23	9.60	6.77	8.19	25.00	15.34	20.27
الثانوي التجاري	19.55	33.73	26.35	10.13	11.00	10.56	14.59	21.31	17.88
الثانوي الزراعي	14.04	2.47	8.49	5.06	0.63	2.85	9.31	1.46	5.46
الثانوي الفندقي	3.28	1.93	2.63	0.65	0.24	0.44	1.90	1.00	1.46

ويظهر من الجدول ما يلي:

- تفوق التعليم الثانوي العام في معدل الانتقال بنسبة (39,08) عن نظيره من التعليم الثانوي الفني بجميع أنواعه قريبًا من الضعف.
- تفوق نسبة البنات في التعليم الثانوي العام والتجاري، في حين انخفضت في الصناعي والزراعي والفندقي.
- انخفاض نسبة طلاب الريف عن الحضر في كل أنواع التعليم الثانوي العام والفني، ففي الحضر يبلغ معدل الانتقال (57,08) في الثانوي العام، في حين بلغ في الريف (23,51) أي ما يقارب الضعف.
- ينتقل من المرحلة الاعدادية إلى التعليم الثانوي العام فقط (39,08)، وهذه نسبة ضعيفة، حيث ينبغي أن يبلغ استيعاب التعليم العالي إلى أقصى قدر ممكن.
- تواضع نسبة التعليم الزراعي، فلا يكاد يستوعب سوى (5,46) فقط، وكذلك الفندقي (1,46).
- تفضيل الإناث التعليم التجاري من بين أنواع التعليم الثانوي الفني، حيث تزيد نسبتهم في الحضر والريف.
- زيادة نسبة الإناث على البنين في كل من الريف والحضر، حيث وصلت (64,99) مقابل (49,79) في الحضر، وفي الريف بلغت النسبة (26,80) مقابل (20,22)، وتعدلت نظرة المجتمع إلى تعليم البنات، وحرصت كثير من الأسر على إكمال الفتيات التعليم حتى المرحلة الجامعية وما بعدها.

- يميل الذكور إلى التعليم الثانوي الصناعي دون الإناث، فقد بلغت نسبتهم (25,00) مقابل (15,34).

❖ **العدالة التعليمية بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني:**

يعد التعليم الفنى أساس التنمية التكنولوجية فى المجتمعات الحديثة، حيث يهدف إلى إكساب الطلاب قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التى تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأكمل، ويهدف أيضاً إلى إعداد الفنى المتطور والمطلوب لسوق العمل فى المجالات التجارية والزراعية والفنية؛ وتعتبر أزمة التعليم الفنى كارثة تواجه المجتمع حيث تشكل خطورة على سوق العمل وجودة المنتجات سواء الزراعية أو الصناعية مما يؤدى إلى أزمة فى الإقتصاد، وتتمثل أزمة التعليم الثانوي الفني فيما يلي(مركز هي،8،2014):

- ندرة المعلمين الأكفاء فى مجالات التعليم الفنى وتدنى مستوى المناهج التى يتلقاها الطلاب.
- تدنى مستوى المناهج التى يتلقاها طلاب التعليم الفنى أثناء الدراسة .
- المسئولون عن التعليم الفنى يتعاملون معه كتعليم درجة ثانية .
- ازدياد أعداد خريجى المدارس الفنية دون وجود فرص عمل أو توفير عمل مناسب لتخصصاتهم .
- النظر للتعليم الفنى على أنه فرصة للهروب من الثانوية العامة والتعليم العام.
- غياب رؤية قومية للإحتياجات التدريسية والتدريبية وغياب خطة واضحة لتطوير التعليم الفنى .

ويظهر من واقع التعليم الثانوي الفني بمصر أنه متدهور بدرجة كبيرة مقارنة بالتعليم الثانوي العام، وذلك بالمقارنة بين نسب الاستيعاب في كل منهما، وكذلك عدد المدارس والفصول والطلاب، والاهتمام الكبير من الأسر والحكومة والمجتمع بطلاب الثانوية العامة دون النظر لطلاب التعليم الفني، حتى خطط التطوير واهتمام المسئولين لا ينصب إلا على الثانوي العام، أما التعليم الفني فهو تعليم الفقراء في مدارسه وفصوله وطلابه وخريجيه، وكأنه أنشئ خصيصًا لتخفيف الضغط على الحكومات في الإنفاق على التعليم وتطويره، وهذا يتطلب وضع دراسات جدوى لاحتياجات سوق العمل، توضع بمقتضاها واستجابة لها سياسات القبول في المدارس الثانوية الفنية، حتى لا يصبح خريجيه مجرد بقايا المرحلة الإعدادية الفائض عن حاجة الثانوية العامة وقدرته الاستيعابية، ويمكن معرفة الفرق بين كلا النظامين من خلال الجدول الآتي، والذي يوضح نسب المدارس والفصول بين التعليم الثانوي والفني للعام الدراسي2019/ 2020(الكتاب الإحصائي،2020):

جدول (3)

يوضح نسب المدارس والفصول بين التعليم الثانوي والفني للعام الدراسي2020/2019

نوع التعليم	مدارس					فصول				
	حكومي	خاص	حضر	ريف	إجمالي	حكومي	خاص	حضر	ريف	إجمالي
الثانوي العام	2,412	1,449	2,537	1,324	3,861	35,413	9,086	30,547	13,952	44,499
الثانوي الصناعي	1,228	7	912	323	1,235	25,532	81	20,344	5,269	25,613
الثانوي الزراعي	251	0	166	85	251	4,971	0	3,624	1,347	4,971
الثانوي التجاري	611	252	514	349	863	14,173	2,637	11,320	5,490	16,810
الثانوي الفندقي	98	25	109	14	123	997	986	1,710	273	1,983
الإجمالي	4,600	1,733	4,238	2,095	6,333	81,086	12,790	67,545	26,331	93,876

ويظهر من الجدول ما يلي:

- تفوق التعليم الثانوي العام في عدد المدارس عن نظيره من التعليم الثانوي الفني، فقد بلغ عدد المدارس (3861) بالتعليم العام، بينما في الفني(2472) مدرسة، هذا الخلل نتج عنه كثافة طلابية تقارب الضعف في المدارس الفنية مقارنة بالعام، بما انعكس قطعًا على المنتج التعليمي، والصورة الذهنية السلبية عن التعليم الفني، فمتوسط طلاب المدرسة الواحدة بالتعليم الفني ٨٧٠ طالبًا مقابل ٤٩٢ في الثانوي العام.
- على غير المتوقع عند زيادة أعداد المدارس في التعليم الثانوي العام، يظهر من الجدول التكدس الطلابي في فصول الثانوي الفني، فقد بلغت أعداد الفصول (49377) فصلًا مقارنة ب(44499) بالثانوي العام.
- في الوقت الذي يستفيد فيه القطاع الخاص من خبرات وقدرات منتج التعليم الفني يظهر ضعف مشاركة القطاع الخاص في التعليم الثانوي الفني، فليس هناك في جميع أنواع التعليم الثانوي الفني سوى (284) مدرسة موزعة على أنواعه الأربعة، في حين يشارك في التعليم الثانوي العام ب(1449) مدرسة.
- جاءت استثمارات القطاع الخاص في المدارس الفنية الزراعية صفر، والفندقي ٢٥ مدرسة مقابل 98مدرسة حكومية، بينما في التجاري ٢٥٢ مدرسة من إجمالي611 مدرسة ثانوية تجارية حكومية.
- 7 مدارس خاصة فقط فنية صناعية، بينما المساهمة الخاصة في التعليم الفني الزراعي صفر.
- تزايد أعداد فصول التعليم الثانوي الفني في الحضر عن نظيره من التعليم الثانوي العام، فقد بلغت (36998) فصلًا مقابل (30547) في التعليم الثانوي العام.
- قلة أعداد فصول التعليم الفني الخاص مقابل نظيره من العام، فقد بلغت في التعليم الثانوي الفني الخاص (3704)، بينما في التعليم الثانوي العام الخاص (9086).

ويمكن الوقوف على واقع العدالة التعليمية بين كل من التعليم العام والفني من خلال الجدول الآتي:

جدول (4)

يبين واقع العدالة التعليمية بين التعليم الثانوي العام والفني

النوع	العام	الصناعي	الزراعي	التجاري	الفندقي	الجملة
جملة التلاميذ	1,819,497	943,046	240,615	799,487	70,357	3,873,002
جملة المدارس	3,861	1,235	251	863	123	6,333
جملة الفصول	44,499	25,613	4,971	16,810	1,983	93,876
القيد الاجمالي	31.5	16.3	4.2	13.8	1.2	66,95
معدل الانتقال من الاعدادية	39.08	20.27	5.46	17.88	1.46	[redacted]
أعداد المدرسين	106,427	92,240	12,890	37,910	2,919	252,386
مدرسين بمؤهلات ممتازة وعليا	104,346	49,611	12,249	37,615	2,823	206,644
مدرسين مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة	2,081	42,629	461	295	95	45,561

ويظهر من الجدول ما يلي:

- يستوعب التعليم بنوعيه العام والفني فقط (3,873,002) في حين يبلغ عدد السكان في التعليم الثانوي بجميع أنواعه (5,784,525)، أي أن هناك ما يقرب من (1,911,523) طالبًا تركوا المدرسة الثانوية ولم يكملوا الدراسة بأي من النظامين العام والفني، وهذا هدر تربوي كبير ونسبة كبيرة قد تسربت دون إكمال تعليمها.
- لا يظهر الخلل فقط عند المقارنة بين العام والفني، ولكن في بيانات التعليم الفني ذاته، فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المدارس الثانوية الصناعية 1235مدرسة التحق بها في العام الدراسي2020/2019 (943,046) طالبًا، بينما عدد مدارس الثانوية الزراعية 251 مدرسة فقط التحق بها ٢٤٠ ألف و 615 طالبًا.
- يشكل عدد طلاب الثانوي الزراعي 11,8٪ فقط من إجمالي طلاب الثانوي الفني، بينما نسبة التعليم الفني الفندقي متدنية حيث تشكل 3.5٪ فقط من إجمالي الملتحقين بالثانوي الفني، ما يجعل قطاع السياحة يعتمد في أوقات التعافي على نسبة كبيرة من غير الدارسين للفندقة.
- تطرح تلك الأرقام تساؤلات ملحة حول الخطط المستقبلية، ودور القطاع الخاص ومستثمري القطاع الزراعي والصناعي، من دعم المدارس الفنية التي تستهدف بالأساس تخريج منتج يخدم احتياجات تلك القطاعات؟!.
- تمثل مدارس التعليم الفني الفندقي الأقل نسبة في جميع المدارس الفنية، وسبب هذا واضح حيث من يهتم بخريجي المدارس الفندقية هو قطاع السياحة بمختلف مؤسساته.
- يمثل التعليم الفنى فى مصر 53% من طلاب المرحلة الثانوية سنويا، بنحو 2.5مليون طالب، موزعين بين مدارس التعليم الفنى الزراعى، والصناعى، والتجارى، والفندقى يتوزع هؤلاء الطلاب على 2472 مدرسة فى جميع محافظات الجمهورية، يقدم لهم الخدمة التعليمة حوالى

146 ألف معلم ومعلمة, وهناك مدارس تعليم فني ومصلحة الكفاءة الإنتاجية, وتعليم مهني, وتدريب مهني.

- يمثل طلاب التعليم الفني 53% بعدد 2,5مليون طالب، ونسبة طلاب التعليم الثانوي العام 46%، فمن الطبيعي أن يكون عدد مدارس التعليم الفني أكبر، ولكن العكس هو الصحيح.

إن أول خطوة لتطوير التعليم الفني هو تشجيع الطلاب على الالتحاق به عن طريق زيادة عدد المدارس الفنية في كافة المحافظات, وفي حالة عدم توفير إمكانيات لبناء مدارس جديدة فلابد من تعدد الفترات الدراسية لنقص الكثافة الطلابية، لأنه وفقا للاحصائيات يوجد تقريبًا (830) طالب في المدرسة الواحدة، وهذا عدد كبير جدًا مقارنة بالتعليم الثانوي العام، الذي تتحمل فيه المدرسة ما يقرب من (470) طالب، أي قريبًا من الضعف؛ وكذلك لابد من زيادة أعداد المدرسين في كافة المجالات والمواد ولاسيما التدريبات والورش العملية.

إن من الأسباب الرئيسية لقصور التعليم الفني في مصر، هو عدم وجود الوعي الكافي لأهمية هذه المجالات، والدليل أن كل طلابه يلتحقون به بسبب ضعف مجموعهم لدخولهم الثانوية العامة، وهذا يحتاج رفع الوعي بهذه المجالات والمدارس الفنية عبر حملة قومية تقوم عليها وزارات الصناعة والتربية والتعليم والإعلام، فعلي قدر المستطاع يجب توافر شروط للطلاب الذين يريدون التقدم بالدخول لهذه المدارس الفنية مثل امتحان القدرات، لأن هذا سيمنح ثقة أكبر لطلاب الشهادة الاعدادية الذين يملكون موهبة أو حرفة معينة للتقدم، ويمكن توضيح العدالة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي العام من خلال جدول يوضح الإتاحة الحالية بمقياس عدد المدارس والفصول والمقيدين وفق النوع للعام 2019-2020م (الكتاب الإحصائي،2020).

جدول (5)

يبين واقع الإتاحة الحالية بمقياس عدد المدارس والفصول والمقيدين وفق النوع للعام 2019-2020م

التبعية	مدارس	فصول		بنين	بنات	جملة
حكومي	2412	35413		668,657	859,042	1,257,699
خاص	1449	9086		154,142	137,656	291,798
إجمالي	3861	44499		822,799	996,698	1,819,497

ويظهر من الجدول ما يلي:

- تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة الخدمة التعليمية؛ فقد بلغت نسبة المدارس الخاصة بالتعليم الثانوي العام37%، بينما ضمت تلك المدارس فصول تقدر بـ20% فقط من جملة فصول المرحلة ككل.
- بلغت نسبة طلاب المدارس الخاصة 16% فقط من مجموع طلاب المرحلة، موزعون على 37% من المدارس فقط، في حين تستوعب المدارس الحكومية 84% من الطلاب.
- متوسط عدد الطلاب في المدارس الحكومية ما يقرب من(520)، بينما في الخاصة(200) طالب.
- تشكل فئة البنين ما يقرب من 45% من مجموع الطلاب، وتزيد نسبة البنات عن البنين في التعليم الحكومي، على خلاف التعليم الخاص.

- يستوعب التعليم الثانوي العام (1,819,497) من بين (5,784,525)، أي بنسبة 31% فقط .وهذه كلها معايير تبين ضعف العدالة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي بين كل من القطاعين العام والخاص، في كل من عدد المدارس والفصول والطلاب، وكذلك ضعف نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي بقطاعيه العام والخاص، فهو لا يستوعب سوى 31% فقط من جملة طلاب المرحلة، وربما يتسرب منهم عدد، فيصل للتعليم العالي منهم فقط 25% من جملة الطلاب، وهذه نسبة ضعيفة عند النظر لأهمية التعليم الجامعي والعالي والآمال المتعلقة به والمترتبة عليه0

ثالثًا: معدلات الرسوب والتسرب

ويعتبر الهدر التعليمي مؤشرًا على تدني كفاءة النظام، وضياع قدر من الجهود المادية والفكرية المبذولة في التعليم دون مقابل، بما يعكس تدني مستوى الخريجين، كما يشمل حالات الرسوب والتسرب، وإطالة مدة المكوث في المؤسسة التعليمية، وتكرار الجهود المبذولة على الطالب أكثر من مرة، كما يتمثل في ضعف استغلال الموارد البشرية والمادية في تحقيق الأهداف المرسومة، وضعف الفاعلية التعليمية، وكل ذلك يتحول إلى خسائر مالية تشكل عبئا على ميزانيات الدول والمؤسسات التعليمية (الصقور، 486،2017).

وقد أدى ارتفاع معدلات الكثافة في الفصول إلى تحول المدرسة من جاذبة إلى طاردة للطلاب، وبالتالى غياب الهدف النهائى من العملية التعليمية كلها، لعدم وجود فرص عمل وهو أحد أهم أسباب التسرب، فثقافة كثير من الأسر تعتبر إكمال التعليم إضاعة للوقت، فضلًا عن وجود سبب آخر للتسرب وهو عدم وصول خدمة التعليم إلى مناطق كثيرة، بالإضافة إلى عدم وجود أنشطة مدرسية أو أفنية صالحة، مع مناهج جافة، وإدارة مدارس غير جيدة، كما أن معاملة المعلمين للطلاب لا ترقى بالمستوى التربوى في كثير من الأحيان، وفي المقابل لا يشعر الطلاب بجدوى ما يتعلمون في الحصول على وظيفة.

وإذا كان من الصعب الوقوف على إحصائيات التسرب من التعليم الثانوي، فإنه يمكن الحديث عن التسرب النفسي الذي يحدث في التعليم الثانوي العام، من هجر للمدارس وعكوف على مراكز الدروس الخصوصية، واعتماد الطلاب عليها اعتمادًا كليًا في الاستيعاب والنجاح، في التعليم الثانوي العام، أما من جهة التعليم الفني فالأمر يزداد صعوبة في فهم واقع مدارس التعليم الفني الذي لا يتعلم منها الطالب شيئًا في تخصصه إلا نادراً، بل ربما لا يذهب الطالب إلى المدرسة إلا لأجل الامتحان فقط، ويخرج من المدرسة دون أن يتعلم شيئًا، في حين أن الدول المتقدمة ترصد أموالًا وخططًا واستراتيجيات كبيرة للنهوض بهذا النوع من التعليم لسد حاجات سوق العمل من الأيدى والمهارات المطلوبة، ولعل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لا يضع إحصائيات للمتسربين من التعليم الثانوي لسببين:

الأول: لأن التعليم الثانوي بنوعيه يشمل جميع الطلاب المتخرجين من المرحلة الإعدادية، ويتوزع الباقون منهم على سوق العمل أو الالتحاق بالمؤسسة العسكرية والمدارس المتنوعة بعد الإعدادية مثل مدارس "مبارك كول"، والتمريض، والانتاج الحربي، والسكة الحديد، والمياة والصرف الصحي، والضبعة النووية، والبترول، ودبلومة البريد، وتوشيبا العربي، ومدارس المتفوقين "STEM"، وكلها تعمل على إعداد خريجين في تخصصات متنوعة لسوق العمل، ويتم تحديد القبول بها وفق مجموع الشهادة الاعدادية وفقًا لعدد الطلاب والأماكن المتاحة، وغيرها من

المدارس التي تعمل على وضع الطلاب في أماكن لائقة في سوق العمل وتمكن المستقبل الوظيفي للأبناء دون خوض غمار الثانوية ومصروفاتها ودروسها الخصوصية ونتيجتها وغير ذلك من الأشياء التي تجعل التفكير في إطار خارج نظام الثانوية العامة أمرًا في غاية الأهمية.

الثاني: أن الطالب بعد تمامه للمرحلة الإعدادية يكون قد بلغ مرحلة التمكن من القراءة والكتابة والحساب وتجاوز كل صعوبات التعلم التي تحول دون بلوغه التعليم الثانوي، وأن الأسرة عندها من الإصرار والعزيمة لتعليم أبناءها ما يدفعهم لإكمال تعليمهم، إما في التعليم الثانوي الممهد للتعليم والجامعي، وإما في التعليم الفني الذي يقتصر الطريق على الأسر والطلاب، وإما في إحدى المدارس التي سبق ذكرها.

رابعًا: الأبنية المدرسية

يُعد المبنى المدرسي من أهم أساسيات العملية التعليمية، وعاملاً مؤثراً من عوامل نجاحها، وزيادة مستوى التحصيل العلمي لدي الطلاب، فكلما كان المبنى المدرسي ملائماً ومجهزاً بكافة سُبل ووسائل التعليم والراحة فإن ذلك سيكون له الأثر الايجابي على العملية التعليمية برمُتها، حيث تتفاعل كافة عناصر العملية التربوية والتعليمية من تعليم، وأنشطة وإدارة مدرسية، وعلاقات اجتماعية بين جميع العاملين في المدرسة.

ويُظهر الجدول المدارس والفصول حسب التبعية والموقع 2020/2019م (الكتاب الإحصائي،2020).

جدول (6)

يوضح مدارس وفصول الثانوى العام حسب التبعية والموقع للعام الدراسي 2020/2019م

المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي	المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي
القاهرة	289	448	737	0	737	الجيزة	163	240	306	97	403
الإسكندرية	119	157	275	1	276	الفيوم	59	26	38	47	85
البحيرة	103	75	89	89	178	بني سويف	80	22	48	54	102
الغربية	126	35	61	100	161	المنيا	117	21	56	82	138
كفر الشيخ	96	17	52	61	113	أسيوط	108	38	73	73	146
المنوفية	132	16	45	103	148	سوهاج	87	26	60	53	113
القليوبية	133	108	129	112	241	قنا	79	4	30	53	83
الدقهلية	172	33	82	123	205	الاقصر	31	6	23	14	37
دمياط	63	11	45	29	74	أسوان	48	15	35	28	63
الشرقية	200	71	115	156	271	مرسى مطروح	16	3	17	2	19
بور سعيد	24	10	34	0	34	الوادي الجديد	27	0	14	13	27
الاسماعيلية	48	22	50	20	70	البحر الأحمر	24	26	46	4	50
السويس	21	10	31	0	31	شمال سيناء	28	4	26	6	32
جنوب سيناء	19	5	20	4	24	الاجمالي	**2412**	**1449**	**2537**	**1324**	**3861**

ويظهر من الجدول ما يلي:

- توزيع المدارس حسب التوزيع الجغرافي بين المحافظات وكذلك الريف والحضر بين الحكومي والخاص.
- تضم (14) محافظة ما يقرب من (77%) من عدد المدارس وهي المحافظات الأكثر كثافة وهي بالترتيب (القاهرة-الجيزة، الإسكندرية، الشرقية، القليوبية، الدقهلية، البحيرة، الغربية، المنوفية، أسيوط، المنيا، كفر الشيخ، سوهاج، بني سويف)، بينما لا تضم باقي المحافظات ال(13) سوى(25%) فقط .
- تتفوق المدارس الخاصة على المدارس الحكومية في كل من القاهرة والاسكندرية والجيزة والبحر الأحمر، مما يتطلب الاهتمام بهذه المحافظات في بناء المدارس الحكومية لسد العجز.
- تشهد محافظات مثل (الغربية، وكفر الشيخ، والمنوفية، والدقهلية، والشرقية، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وقنا) توسعًا كبيرًا للمدارس الخاصة في الريف دون الحضر.
- يشهد التعليم الخاص طفرة كبيرة في جميع المحافظات مما يكاد يقارب نسبة التعليم الحكومي بل يفوقها في بعض المحافظات، وهذا يشكل تهديدًا خطيرًا للعدالة التعليمية.

ويعتبر التعليم أكثر عدالة بين الطلاب في المدارس ذات الأعداد الصغيرة، حيث يمكن استيعاب جميع الطلاب ومراعاة احتياجاتهم وظروفهم والاستفادة المثلى من جميع عناصر العملية التعليمية، وتعميق الانتماء للمجتمع المدرسي بأكمله، وبما يساعد على خفض كثافة المدرسة والفصل، ويقلل عدد المدارس التي تتعدد فيها الفترات الدراسية، فكثيراً من المباني المدرسية المستأجرة غير مناسبة من حيث الموقع والتصميم والمساحة وذلك بسبب ارتفاع الإيجارات للمساكن مما يضطر الوزارة والإدارات استئجار المباني الأقل جودة.

خامسًا: كثافة الفصل

يأتي مؤشر كثافة الفصل نتيجة طبيعية لمؤشر المباني المدرسية، حيث يؤدي العجز فيها وسوء توزيعها إلى الزيادة في كثافة المدرسة والفصل معا، ويقصد بكثافة الفصل عدد الطلاب الذين يتعلمون به، ويعد من أهم المتغيرات للنهوض بجودة التعليم والاستفادة من المعلم والأنشطة المدرسية المقدمة.

ويمكن مقارنة كثافة الفصل بين التعليم الحكومي والخاص والريف والحضر لآخر خمس سنوات، حيث تزداد النسبة في التعليم الحكومي عنه في التعليم الخاص، فقد بلغت في عام 2019-2020م (43.92) بالتعليم الحكومي مسجلة أعلى نسبة لها على مدار خمسة أعوام متتالية، بينما تصل في التعليم الخاص (32.11)، والجدول يبين الكثافة لآخر خمس سنوات (الكتاب الإحصائي،2020):

جدول (7)

يبين كثافة الفصول لآخر خمس سنوات

العام الدراسي	حضر			ريف		
	حكومي	خاص	جملة	حكومي	خاص	جملة
2016/2015	42.44	31.39	40.10	38.76	27.73	38.25
2017/2016	42.74	30.89	40.11	39.38	29.39	38.90
2018/2017	43.48	31.63	40.73	40.89	28.97	40.27
2019/2018	43.33	31.58	40.39	41.28	29.51	40.64
2020/2019	43.92	32.11	40.77	41.79	32.16	41.16

لقد أدى ارتفاع معدلات الكثافة إلى تحول المدرسة من جاذبة إلى طاردة للطلاب، وبالتالى غياب الهدف النهائى من العملية التعليمية كلها، لعدم وجود فرص عمل وهو أحد أهم أسباب التسرب، فثقافة كثير من الأسر تعتبر إكمال التعليم إضاعة للوقت، فضلًا عن عدم وصول خدمة التعليم لمناطق كثيرة، كما أن هروب الطلاب من المدارس مستمر، بعد أن أصبحت طاردة وليست جاذبة، وقد ترتب على ذلك:

- ضعف الاستيعاب والتحصيل لدي التلاميذ الذين يفتقدون لأدنى أساليب التشويق والمتعة.
- زيادة الدروس الخصوصية، وذلك لتعويض ما لم يدركه الطلاب داخل المدرسة.
- العبء المضاعف على المدرسين للسيطرة على هذا العدد الضخم من الطلاب، خاصة أن زمن الحصة غير كبير، مع حاجة المعلم لشرح والكتابة والمناقشة وتسجيل الغياب وتصحيح الكراسات.

سادسًا: نظام الفترات الدراسية

يمثل تعدد فترات اليوم الدراسي مؤشرًا نوعيًا ينتج عن قلة المباني المدرسية، حيث تستخدم المدرسة لأكثر من حلقة تعليمية أو لنفس الحلقة التعليمية، نتيجة زيادة عدد الطلاب أو ارتفاع كثافة الفصول، وهي ظاهرة تنمو بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.

ويؤدي نظام الفترتين إلى عدم تكافؤ الفرص بين الطلاب حيث يعيق فرص الطلاب في الحصول على تعليم جيد، كما يمكن أن تمنع بعض الطلاب من إنهاء المدرسة الثانوية، ويبرز(Bray, 2009, 25) أن الفائدة الرئيسية من اعتماد نظام الفترتين هو تخفيض تكلفة التعليم، ويتحقق هذا بشكل رئيسي بسبب ثلاثة عوامل:

أ- استخدام أكثر كفاءة للبنية التحتية التعليمية، حتى لو كانت تكاليف الصيانة زائدة.
ب- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال البشري لأنه قد يسمح للأساتذة بالتدريس في كلتا الفترتين.

ت- تخفيض وقت التعليم الفعال للأساتذة والطلاب الذين يمكن استثمارهم في أنشطة أخرى.

ويمكن عرض واقع المدارس والفصول حسب الفترة الدراسية لعام 2020/2019(الكتاب الإحصائي،2020)

جدول (8)

يبين واقع المدارس والفصول حسب الفترة الدراسية

المحافظة	حكومي		خاص		المحافظة	حكومي		خاص	
	يوم كامل	فترتين أو أكثر	يوم كامل	فترتين أو أكثر		يوم كامل	فترتين أو أكثر	يوم كامل	فترتين أو أكثر
القاهرة	196	1	293	0	الفيوم	44	0	12	0
الإسكندرية	50	0	117	1	بني سويف	24	0	0	0
البحيرة	18	6	3	0	المنيا	40	8	4	0
الغربية	15	9	5	1	أسيوط	43	0	8	0
كفر الشيخ	37	1	1	0	سوهاج	35	1	6	0
المنوفية	140	1	8	0	قنا	17	0	1	0
القليوبية	110	2	61	0	الاقصر	25	0	2	0
الدقهلية	140	3	17	1	أسوان	38	0	3	0
دمياط	33	0	0	0	مرسى مطروح	7	0	1	0
الشرقية	57	13	17	0	الوادي الجديد	23	0	0	0
بور سعيد	7	0	0	0	البحر الأحمر	23	0	21	0
الاسماعيلية	32	0	8	0	شمال سيناء	21	0	0	0
السويس	19	0	8	0	جنوب سيناء	16	0	4	0
الجيزة	90	5	104	0	الإجمالي	1264	50	704	3

ويظهر من الجدول أن التعليم الخاص لا يقبل بنظام الفترتين ولا يعمل به إلا نادراً (في الإسكندرية، والغربية، والدقهلية)، ويشير إلى تمتع طلاب المدارس الخاصة بوقت أطول للتعلم ومزاولة الأنشطة المختلفة، في حين توجد (50) مدرسة تعمل بنظام الفترتين في التعليم الحكومي، ولعل هذه نسبة ضئيلة بالمقارنة مع التعليم الأساسي التي تبلغ (746) مدرسة تعمل لفترتين، وقد يكون مقبولًا بعض الشئ في المدارس الابتدائية حيث صغر حجم التلاميذ واستيعابهم في الفصول، أما في التعليم الثانوي فإنه غير مقبول أن تستوعب مدرسة طلاب في سن المراهقة يدخلون ويخرجون في وقت واحد وربما تكون مختلطة أيضًا ينتج عن ذلك مشاكل وعواقب أخلاقية واجتماعية لا تحمد عقباها.

سابعًا: كفاءة المعلم

وتقاس جودة أي نظام تعليمي بمستوى معلميه، وتثبت الأدلة أن مستوى التعليم يتحسن مع دعم المعلمين، ويتدهور إذا لم يتلقوا الدعم، ويحدد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014 أربع استراتيجيات لتوفير أفضل المعلمين من أجل تزويد الطلاب بتعليم عالي الجودة، أولاها اختيار المعلمين المناسبين، وثانيها تدريب المعلمين على مساندة أضعف المتعلمين، وثالثاً القضاء على أشكال عدم المساواة وتوزيع أفضل المعلمين على الأنحاء المحرومة والفقيرة، وأخيراً، يجب على الحكومات تزويدهم بالحوافز لتشجيعهم على الاستمرار في المهنة وحرصاً على أن يتعلم الجميع، بصرف النظر عن ظروفهم (التقرير،2014، 3).

ولذلك فإن العدالة تقتضي توزيع المعلمين الناجحين توزيعًا عادلًا بين جميع المدارس العامة والخاصة، والريف والحضر والمناطق النائية، وتتوقف فعالية النظام التعليمي علي صلاحية المعلم لقيامه بأدائه كما ينبغي، من خلال جودة إعداده، وتأهيله، وتنميته مهنيًا وإصلاح أحواله المادية والاجتماعية.

وتتضمن كفاءة المعلم مجموعة المهارات والكفاءات اللازمة لمهنة التعليم التي هي أشرف المهن، والتي تجعل من المعلم نموذجًا وقدوة لطلابه، من حيث المظهر العام والتواصل الفعال في محيطه الاجتماعي، وإتقانه للمادة الدراسية واكتسابه المهارات والوسائل المساعدة على تحقيق نتائج التعلم، ومراعاة الفروق الفردية بين طلابه، وزيادة الاهتمام بضعاف التركيز وتوزيع نظره عليهم بالتساوي ومعاملتهم بالعدل، بما يضمن التعليم الناجح، والارتباط مع الطلاب والتفاعل الاجتماعي وكسب الثقة والمودة، لذلك فإن عطاء المعلمين أهمية لهذا الجانب من التدريس في الفصول الدراسية يعزز نتائج التعلم (McIntyre ,2016,18).

وتهدف برامج التأهيل التربوى بشكل عام إلى الإعداد التربوى للمعلمين والعاملين بوزارة التربية والتعليم غير الحاصلين على مؤهلات تربوية بمراحل التعليم، بما يضمن تطوير مستوى كوادر الدارسين والعاملين تربوياً وتحسين كفاءتهم المهنية، وتنمية مهارات التعامل الفعال مع الطلاب، وتحسين علاقاته وتعاملاته مع إدارة المدرسة والمجتمع المحلى، وإتقان المعارف النظرية والتطبيقية فى المناهج وطرق التدريس، ويبين الجدول النسبة المئوية للمدرسين التربويين لإجمالى هيئات التدريس بالعام الدراسي202/2019م.

جدول (9)

يبين النسبة المئوية للمدرسين التربويين لإجمالى هيئات التدريس

المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي	المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي
القاهرة	71.12	40.39	62.51	[redacted]	62.51	الفيوم	81.91	68.87	80.72	81.70	81.22
الإسكندرية	74.95	44.52	67.79	75.00	67.80	بني سويف	72.70	67.33	70.79	74.96	72.51
البحيرة	83.26	54.35	82.98	81.80	82.62	المنيا	72.01	43.04	68.79	75.16	71.55
الغربية	85.05	61.06	83.69	84.71	84.17	أسيوط	86.98	70.37	85.17	87.67	86.34
كفر الشيخ	71.17	58.93	69.59	72.68	71.00	سوهاج	50.39	53.23	48.58	53.63	50.60
المنوفية	82.32	70.11	81.99	82.21	82.13	قنا	75.91	37.04	73.56	77.73	75.57

المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي	المحافظة	حكومي	خاص	حضر	ريف	اجمالي
القليوبية	81.65	43.44	75.67	82.86	78.85	الاقصر	77.78	0.00	75.66	80.22	77.63
الدقهلية	81.72	45.78	78.16	82.86	80.41	أسوان	79.50	30.19	76.92	79.59	78.02
دمياط	83.24	87.10	84.71	80.56	83.28	مرسى مطروح	81.06	76.92	80.59	84.38	80.91
الشرقية	76.02	51.69	75.11	75.37	75.23	الوادي الجديد	89.78	[redacted]	88.70	91.83	89.78
بور سعيد	65.04	65.71	65.07	[redacted]	65.07	البحر الأحمر	81.80	50.00	78.83	67.39	78.06
الاسماعيلية	77.39	58.67	75.80	78.77	76.52	شمال سيناء	83.35	37.50	85.22	69.29	82.98
السويس	66.87	71.43	67.55	[redacted]	67.55	جنوب سيناء	77.78	39.29	75.24	61.11	74.46
الجيزة	62.85	34.75	53.24	70.28	56.66	**الإجمالي**	**76.08**	**43.86**	**70.25**	**78.65**	**72.91**

ويظهر من الجدول ما يلي:

- يتفوق الريف على الحضر في نسبة المدرسين المؤهلين تربويًا بفارق (8,40%)، وحتى أعلى معدل للنسبة المئوية للمدرسين تقع أيضًا في ريف الوادي الجديد بنسبة (91,83%).
- تدني نسبة التعليم الخاص عن نظيره الحكومي في نسبة المؤهلين بما يقارب النصف(57%) ولعل هذا يفسره عدم اهتمام التعليم الخاص بالتأهيل التربوي للمعلمين، إذ إنه لا يشترط التأهيل التربوي عند التعاقد مع المدرسين، ويعطي مرتبات ضعيفة، لاعتماد بعضهم على الدروس الخصوصية دون النظر للراتب.
- تأتي سوهاج في المرتبة الأخيرة بنسبة (50,60%) من المؤهلين، وهذا يبين ضعف التوزيع الجغرافي للمعلمين المؤهلين بما يتناقض مع تحقيق العدالة التعليمية.
- يحتفظ التعليم الحكومي بمعدلات مقبولة من نسبة المؤهلين تربويًا في جميع المحافظات بنسب متقاربة، ولعل هذا بسبب اشتراط التأهيل التربوي عند اختيار المدرسين، وكذلك برامج التأهيل التي تتم أثناء الخدمة في مراكز التأهيل التربوي.

وعند النظر لتوزيع المعلمين علي مستوي الإدارات التعليمية والمدارس، يظهر ضعف التوازن في توزيع المدرسين بين المدارس والاهتمام بمدارس دون أخرى، وقلة توافق هذا التوزيع مع العبء التدريسي الذي يتحمله المعلم من الحصص الدراسية والإشراف، مما يؤثر في كفاءة العملية التعليمية، ويتناسب معدل الطلاب للمدرس عكسيًا مع جودة التعليم، فكلما ازداد هذا المعدل تقل جودة التعليم، فمن حيث نصيب الفصل من المدرسين من الناحية الكمية، فقد وصل عدد الطلاب لكل مدرس بالتعليم الثانوي إلى 16 طالب/مدرس في التعليم الحكومي، وفي الخاص وصل إلى 27 طالب/مدرس، ورغم هذا التحسن إلا أنه يشوبه قصور يتمثل في الاستعانة بخريجي كليات ومعاهد غير تربوية على نطاق واسع، حيث بلغت نسبة المدرسين التربويين حوالي (76%) من إجمالي عدد المدرسين في التعليم الحكومي، مقابل(44%) بالخاص، ويزداد عدد المعلمين الجدد

بالريف، ويتم نقل المعلم بعد سنوات إلى المدن الكبري وهو تحيز واضح للحضر، ويبين الجدول نصيب المدرس من الطلاب للعام الدراسي 2020/2019 بالتعليم الحكومي والخاص:

جدول (10)

يبين نصيب المدرس من الطلاب بالتعليم الحكومي والخاص

المحافظة	حكومي	خاص	المحافظة	حكومي	خاص	المحافظة	حكومي	خاص
القاهرة	18.25	21.61	الفيوم	18.33	69.55	بور سعيد	9.42	34.96
الإسكندرية	18.22	22.18	بني سويف	15.26	47.14	الاسماعيلية	13.74	45.37
البحيرة	21.15	143.84	المنيا	16.24	34.18	السويس	11.02	20.14
الغربية	15.14	28.15	أسيوط	14.15	53.23	الجيزة	24.72	26.89
كفر الشيخ	14.65	69.84	سوهاج	17.45	18.14	مرسى مطروح	12.54	40.08
المنوفية	16.86	31.89	قنا	13.83	67.41	الوادي الجديد	4.92	
القليوبية	14.65	44.32	الاقصر	15.71	452.00	البحر الأحمر	10.12	18.65
الدقهلية	19.58	25.51	أسوان	10.24	22.83	شمال سيناء	7.97	18.00
دمياط	10.54	40.19	الشرقية	13.69	49.36	جنوب سيناء	6.57	8.86
الإجمالي	15.87	27.84						

ويظهر من الجدول أن التعليم الخاص لا يعتمد سياسة تعيين المدرسين، بل يسير بسياسة التعاقد والتي تتغير كل عام، حسب الميزانية المرصودة لرواتب المعلمين من قبل أصحاب هذه المدارس.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم بمصر نحو تحسين وتطوير أداء التعليم الثانوي العام، إلا أنه في الفترات الأخيرة ازداد مستوى انعدام الثقة بالمدرسة الثانوية في المجتمع المصري، حيث تزايدت عدد الشكاوى المقدمة من أولياء الأمور بسبب عدم كفاية الكثير من معلمي المدارس الثانوية العامة، وتزايدت عدم الثقة في قدراتهم على قيادة عملية الإصلاح والتعليم لطلابهم، واهتزت مكانة المعلم في أذهان الطلاب، فلم يعد المعلم قدوة بسبب تدني مستواه الاقتصادي ولجوئه إلى الدروس الخصوصية لتعزيز ذلك المستوى (عطايا، 2013، 1077)، ومهما يكن الحديث عن عناصر المنظومة التعليمية، إلا أن دور المعلم وفعاليته تبقى مؤثرة في التحصيل الدراسي، وقد يكون المعلم نفسه عامل عدم تكافؤ وإنصاف بين الطلاب، فالمدرس مهما كانت فعاليته وأداؤه، يجب أن يتحرى الإنصاف في ممارسته ونشاطه المهني.

ثامنًا: المدارس الحكومية والمدارس الخاصة

يشهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي نتيجة اتباع سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق جمة بين الطبقات، أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة نسبة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى مما أدى إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والأجنبي، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومن ثم انتشرت المدارس الخاصة وبشكل أكثر وضوحًا بالمدن والأحياء الراقية،

ويبين الجدول التطور الكمى لأعداد المدارس والفصول والطلاب بالتعليم الثانوى العام ل 5 سنوات (2015-2020)

جدول (11)

التطور الكمى لأعداد المدارس والفصول والطلاب بالتعليم الثانوى العام لسنوات (2015-2020)

العام الدراسى	حكومي			خاص			الإجمالي		
	المدارس	الفصول	الطلاب	المدارس	الفصول	الطلاب	المدارس	الفصول	عدد الطلاب
2016/2015	2166	33384	1375185	1069	6472	201151	3235	39856	1576336
2017/2016	2226	34301	1426010	1108	6995	215208	3334	41296	1641218
2018/2017	2282	34663	1475244	1186	7441	233603	3468	42104	1708847
2019/2018	2360	35142	1496539	1298	8198	257373	3658	43340	1753912
2020/2019	2412	35413	1527699	1449	9086	291798	3861	44499	1819497

ويظهر من الجدول ما يلي:

- تتحمل المدارس الحكومية ما يزيد عن المليون ونصف طالب في (**2412**) مدرسة، بينما يتحمل التعليم الخاص فقط ما يزيد عن ربع المليون بقليل، وذلك في نصف عدد مدارس التعليم الحكومي، وليس أهدر للعدالة التعليمية من هذا التفاوت الكبير والواضح في هذه النسب.
- قصور بناء المدارس على مدار الخمس سنوات في التعليم الحكومي لقصور الميزانية المرصودة لهيئة الأبنية التعليمية، على عكس المدارس الخاصة والتي تزيد بمعدلات تفوق المدارس الحكومية.

ومن خلال العرض السابق، وتناول مؤشرات العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري، يظهر أن هناك انحيازًا واضحا للتعليم الثانوي العام عن نظيره التعليم الثانوي الفني في جميع المؤشرات، كما أن التعليم الثانوي العام الخاص يتفوق على التعليم الثانوي الحكومي، وأن هناك ضعفاً في تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي، وهذا يتطلب الوقوف على متطلبات تحقيق العدالة، وهذا ما سيعرضه المحور الثالث.

المحور الثالث: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي المصري

وفي ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري للعدالة التعليمية، وواقع العدالة التعليمية، تم عرض مجموعة من المتطلبات على عدد من خبراء التربية، وتم التوصل إلى هذه المطلبات وهي كالتالي:

أولاً: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في نظام الالتحاق بالتعليم الثانوي

1. توفير أماكن في مدارس المتفوقين للنابغين من أبناء الفقراء.
2. انتشار مراكز التعليم المهني في جميع المحافظات لإعادة تأهيل المتسربين.
3. مشاركة القطاع الخاص في الارتقاء بمنظومة التعليم الثانوي الفني.
4. توفير مساعدات زائدة لأبناء القرى بسبب بعد المدارس عن منازلهم.
5. إتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للفتيات للالتحاق بالتعليم المناسب لطبيعتهن.
6. تصحيح المفاهيم والأعراف والتقاليد المغلوطة التي تؤثر على إلحاق البنات بالتعليم الثانوي.
7. إلزام المدارس الخاصة بتوفر أماكن لإلحاق بعض طلاب الأسر الفقيرة مجاناً.
8. عدم اقتصار تطبيق االعدالة على اسستيعاب الطلاب في المدارس دون مراعاة جودة التعليم.

ثانياً: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في تمويل التعليم الثانوي

1. التوازن في توزيع مصادر التمويل بين جميع المناطق والمدارس والإدارات.
2. تخصيص الدولة اعتمادات مناسبة لبناء المدارس لتقليل الكثافة.
3. إعادة بناء وترميم الأبنية المدرسية المتهالكة لتحسين الاستفادة منها.
4. مساعدة الأسر الفقيرة لإكمال أبنائهم التعليم الثانوي عن طريق القروض والمنح.
5. إعفاء الطلاب غير القادرين من تحمل المصروفات الدراسية والكتب.
6. قيام المدارس بمشاريع إنتاجية لتوفير التمويل الخاص بها.
7. توفر المدارس الزى المدرسى مجانًا فى القرى والأحياء الشعبية والمناطق النائية.

ثالثاً: متطلبات تحقيق العدالة في البنية التحتية والمناخ التنظيمي للتعليم الثانوي

1. توزيع المدارس الثانوية في كافة أنحاء الجمهورية بعدالة.
2. تتبع الدولة أساليب جديدة في بناء المدارس الثانوية لتقليل الهدر.
3. إتاحة المدارس الفنية الفرصة للتدريب الفعلي للطلاب في مواقع العمل الحية.
4. تقديم الخدمات الترفيهية (كالرحلات والمعسكرات) للطلاب غير القادرين مجاناُ.
5. توفير خدمة الوصول إلى شبكة (الإنترنت) لكل المدارس بسرعات عالية.
6. تطوير إدارة المدرسة الثانوية والمناهج لمسايرة متغيرات العصر.
7. توفير برامج تربوية ناجحة لبطيئ التعليم والتعلم بالتعليم الثانوي.
8. تطبيق نظام الساعات المدرسية المرنة في تعليم الفتيات الملتزمات بالأعمال المنزلية.
9. تنظيم وزارة التربية والتعليم مؤتمرات لمناقشة الفجوات الرئيسية في العدالة التعليمية.
10. رفع مستوى الخدمة التعليمية في المدارس الحكومية مثل نظيراتها في المدارس الخاصة.
11. توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر والعام والخاص بنزاهة وموضوعية.

رابعاً: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في معلمي وطلاب التعليم الثانوي

1. تلبية الدولة حاجات المعلمين في المناطق المحرومة بشكل متواصل.
2. اعتماد المعلمين لغة الحوار والمناقشة في معالجة أى موقف تعليمى.
3. تشجيع المدارس طلاب التعليم الفني على مواصلة الدراسة الجامعية في حدود الممكن.
4. الارتقاء بوضع المعلمين المادي والاجتماعي لتحقيق العدالة مع بقية الوظائف الحكومية.

5. توزيع المعلمون الأكفاء على المدارس الثانوية على نحو متكافئ.
6. معاملة جميع الطلاب معاملة عادلة دون تمييز .
7. توفير الخبرات والكفاءات في إدارة منظومة التعليم الثانوي.

خامساً: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مخرجات ونواتج التعليم الثانوي

1. توفير التعليم الفني فرص عمل لخريجيه تناسب طبيعة دراستهم وميولهم.
2. عقد بروتوكولات تعاون بين مدارس التعليم الفني وسوق العمل للتدريب والتوظيف.
3. يركز التعليم الثانوي على الإعداد للجامعة دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى.
4. توفير التعليم الفني لطلابه قدراً من المهارات المناسبة لسوق العمل.
5. تنويع المهارات والقدرات التي تقيسها اختبارات الثانوية العامة في ضوء الإبداع والابتكار.
6. اهتمام التعليم الثانوي الحكومي بجودة خريجيه لتحقيق التميز في التعليم الجامعي.
7. تطوير سياسة القبول بالجامعات حسب مقتضيات التنمية وتكافؤ الفرص.
8. وضع برامج إرشادية لمساعدة الطلاب في اختيار الكلية والتخصص المناسبين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، أسماء الهادي(2016). التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم "دراسات تحليلية"، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ج4، ع170، ص ص598-645.

إبراهيم، دعاء سعيد محمد (2019). المضامين التربوية في نظرية العدالة الاجتماعية عند أمارتيا سِن "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان.

أحمد، مروة عبد الرحمن (2019). الإنصاف في فرص التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء السياق العالمي: رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

البحيري، خلف محمد أحمد (2019). الإنفاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية في ظل المجانية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج62.

البرادعي، منى(2012). عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر المؤشرات والتفسيرات، مجلس السكان الدولي.

تهامي، جمعة سعيد(2008). دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بني سويف.

جايل، عفاف محمد. (2008) بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، المنصورة.

جمهورية مصر العربية (2020). وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، 2020.

جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية (2014). الجريدة الرسمية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة.

جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء، استراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030.

جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد (2015). متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، المؤتمر العلمي التاسع "التعليم والعدالة الاجتماعية"، كلية التربية، جامعة سوهاج، الموافق 25-26 أبريل2015.

جوهر، علي صالح، وآخرون (2017). معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، ع186.

الحسبان، عيد أحمد (2012). حق التعليم في النظم الدستورية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، مج 39, ع1.

راشد، وائل قاسم (2012). دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، مج8، ع29.

رفاعي، عقيل محمود. (2005) استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والانفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومى السنوى الثانى عشر"تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة"، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، 18-19ديسمبر، مج2.

الزنفلي، أحمد محمود(2017). الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع96، ج1.

سرحان، محمد المرسي (1996). في اجتماعيات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

سكران، محمد محمد (2013). ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج6، ع18.

السيد، إسراء عبده قرين (2021). متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بمدارس التعليم الأساسي على ضوء مواد الدستور المصري، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الشاعر، هبة أحمد محمد (2018). دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الشخيبي، علي السيد (2002). علم اجتماع التربية المعاصر "تطوره- منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية"، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب الثالث والعشرون، دار الفكر العربي، القاهرة.

شليتشر، أندرياس، عبدالرازق، عماد الدين إبراهيم(2009). ضمان الجودة والعدالة في التعليم: دروس مستفادة من برنامج **PISA**، مستقبليات، مطبوعات اليونسكو، مصر، مج39, ع3 ص ص385-406.

الصقور، أماني أحمد وآخرون (2017). أسباب عدم مواءمة مخرجات المرحلة الثانوية للالتحاق بالجامعة وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج33،ع5.

عطايا، عبد الناصر، رمضان، عصام (2013) مستوى الصحة المنظمية بالمدارس الثانوية من وجهة نظر معلمي التعليم الثانوي العام بمصر، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مج27، ع5.

عمار، حامد مصطفى(2000). تقديم كتاب/ من فجوات العدالة في التعليم، محسن خضر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

عيسى، عمرو محمد حامد (2012). مسببات الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، فرع دمياط، جامعة المنصورة.

الغريب، شبل بدران (2006). ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي النقدي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

مركز هي للسياسات العامة (2014). أزمة التعليم الفنى فى مصر (الأسباب والحلول)، القاهرة.

مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية (2009). إعلان القاهرة حول التعليم العالي في البلدان العربية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: معهد اليونسكو للإحصاء، مؤشرات التربية "توجيهات فنية/تقنية"، معدل الانتقال.

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014: التعليم والتعلم "تحقيق الجودة للجميع"، ع11.

النجار، ياسر السيد إبراهيم (2016). التعليم الجامعي المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة ميدانية مقارنة، حوليات آداب عين شمس، مصر، مج44، ص ص300-346.

نصر، سعاد محمد عيد(2014).الدستور المصري والاهتمام بقضايا التعليم "الواقع وضمانات الحماية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع85.

الهلالي، الشربيني الهلالي. (2003) اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ع5.

الهنيدي، جمال محمد محمد (2014). عدالة التعليم في الفكر التربوي الإسلامي، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، ع15, ج4، ص ص1079-1130.

وزارة التربية والتعليم(2014). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030، التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة.

الوكيل، فيروز رمضان عبدالباري(2015). العدالة الاجتماعية في العملية التعليمية بالجامعات الحكومية المصرية: رؤية نقدية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، ع57، ص ص295-336.

وهبة، عماد صمؤيل، وآخرون(2020). رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، ع3، ص ص258-292.

ثانياً: المراجع العربية مترجمة باللغة الانجليزية

Ibrahim, Asmaa Al-Hadi (2016). Egyptian constitutional legislation in the light of standards of social justice in education, "analytical studies", Journal of Education for Educational, Psychological and Social Research, Faculty of Education, Al-Azhar University, Vol. 4, p. 170, pp. 598-645.

Ibrahim, Doaa Saeed Mohammed (2019). Educational implications in Amartya Sen's Social Justice Theory, "An Analytical Study", Master's Thesis, Faculty of Education, Helwan University.

Ahmed, Marwa Abdel-Rahman (2019). Equity in pre-university education opportunities in Egypt in light of the global context: Ph.D. thesis, Faculty of Graduate Studies of Education, Cairo University.

Al-Buhairi, Khalaf Mohamed Ahmed (2019). Private Expenditure on Education in Some Egyptian Villages in the Light of Free Education, Educational Magazine, Faculty of Education, Sohag University, Volume 62.

ElBaradei, Mona (2012). Inequality of Opportunity in Higher Education in Egypt Indicators and Interpretations, International Population Council.

Tohamy, Juma Said (2008). An evaluation study of the extent to which social justice has been achieved in the basic education system in the light of some contemporary societal variables, PhD thesis, Faculty of Education, Beni Suef University.

Gail, Afaf Muhammad. (2008) Some Obstacles to Applying the Principle of Equal Educational Opportunities in the Light of Contemporary Economic Changes, Dar Al-Ilm and Al-Iman for Publishing and Distribution, Mansoura.

Arab Republic of Egypt (2020). Ministry of Education and Technical Education, Statistical Yearbook, Cairo, 2020.

The Arab Republic of Egypt: The Constitution of the Arab Republic of Egypt (2014). Official Gazette, General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo.

Arab Republic of Egypt: Presidency of the Council of Ministers, Sustainable Development Strategy - Egypt 2030.

Jawhar, Ali Saleh, Al-Basel, Mayada Muhammad (2015). Requirements to support free education for educational justice among Egyptians, the ninth scientific conference "Education and Social Justice", Faculty of Education, Sohag University, corresponding to 25-26 April 2015.

Johar, Ali Saleh, et al (2017). Obstacles to achieving educational justice for Egyptian higher education students, Journal of Reading and Knowledge, Egypt, p. 186.

Al-Hasban, Eid Ahmed (2012). The Right to Education in Contemporary Constitutional Systems: A Comparative Analytical Study, Journal of Sharia and Law Sciences Studies, Jordan, Vol. 39, p.1.

Rashid, Wael Qassem (2012). The role of economic education indicators in promoting educational education in Basra, Journal of Economic Sciences, Iraq, Vol. 8, p. 29.

Rostom, Ahmed Mohamed Tawfik (2019). A study of the fairness of the distribution of educational opportunities in public pre-university education in Egypt, July.

Rifai, Aqeel Mahmoud. (2005) A proposed strategy for financing and spending public education in Egypt in the light of contemporary global trends, the twelfth annual national conference "Developing the performance of Arab universities in light of total quality standards", University Education Development Center, Ain Shams University, December 18-19, Vol. 2.

Al-Zanfali, Ahmed Mahmoud (2017). Government Expenditure on Pre-University Education: Efficiency, Efficiency and Justice "An Analytical Study", Journal of Educational and Psychological Studies, Faculty of Education, Zagazig University, 96, Vol. 1.

Sarhan, Mohamed Al-Morsi (1996). In Sociology of Education, Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Sakran, Muhammad Muhammad (2013). A working paper on the development of technical education, an introduction to eliminating class and achieving social justice, Journal of the Modern Education Association, Vol. 6.

Al-Sayyid, Israa Abdo Qurain (2021). Requirements to achieve educational justice in basic education schools in the light of the articles of the Egyptian constitution, Master's thesis, Faculty of Education, Sohag University.

The poet, Heba Ahmed Mohamed (2018). The role of education in confronting social inequality in the light of educational justice, PhD thesis, Faculty of Education, Ain Shams University.

Al-Shukhibi, Ali Al-Sayed (2002). Contemporary Sociology of Education "Its Development - Methodology - Equal Educational Opportunities", Reference Series in Education and Psychology, Book Twenty-Third, Arab Thought House, Cairo.

Schlicher, Andreas, Abdel Razek, Imad Eddin Ibrahim (2009). Ensuring Quality and Equity in Education: Lessons Learned from the PISA Program, Futures, UNESCO Publications, Egypt, Vol. 39, p. 3, pp. 385-406.

Al-Suqur, Amani Ahmed et al. (2017).Reasons for the incompatibility of secondary school outcomes for university admission and the labor market from the viewpoint of faculty members at King Saud University,Journal of the College of Education, Assiut University,V 33.

Attaya, Abdel Nasser, Ramadan, Essam (2013) The level of organizational health in secondary schools from the point of view of teachers of general secondary education in

Egypt, An-Najah Journal for Research (Humanities), Vol. 27, p. 5.

Ammar, Hamed Mustafa (2000). Presentation of a book/ From the Justice Gaps in Education, Mohsen Khader, Egyptian Lebanese House, Cairo.

Issa, Amr Mohamed Hamid (2012). Causes of breaching the principle of equal opportunities in basic education in Egypt, PhD thesis, Faculty of Education, Damietta Branch, Mansoura University.

Al-Gharib, Shibl Badran (2006). The Democracy of Education in Critical Educational Thought, Ain for Human and Social Studies and Research, Cairo.

Heya Center for Public Policy (2014).The technical education crisis in Egypt (causes and solutions), Cairo.

UNESCO Office for Education in the Arab States (2009). Cairo Declaration on Higher Education in the Arab Countries.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: UNESCO Institute for Statistics, Education Indicators "Technical/Technical Guidance", Transfer Rate.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: Education for All Global Monitoring Report 2014: Teaching and learning “Achieving quality for all”, p. 11

Al-Najjar,Yasser El-Sayed Ibrahim (2016). Distinguished university education and the principle of social justice: a comparative field study, Annals of the Arts of Ain Shams, Egypt, Vol. 44, pp. 300-346.

Nasr, Suad Mohamed Eid (2014).The Egyptian Constitution and Concern for Education Issues, Reality and Protection Guarantees", Journal of Educational and Psychological Studies, Faculty of Education, Zagazig University**.**

Al-Hilali, Al-Sherbiny Al-Hilali. (2003) Recent trends in financing university education, Journal of Studies in University Education, University Education Development Center, Ain Shams University, p. 5.

Al-Hunaidi, Jamal Muhammad Muhammad (2014). The justice of education in Islamic educational thought, Journal of Scientific Research in Education, Egypt, p. 15, vol. 4, p. 1079-1130.

Ministry of Education (2014). Strategic Plan for Pre-University Education 2014-2030, Education National Project for Egypt, Cairo.

Al-Wakeel, Fairouz Ramadan Abdel-Bari (2015). Social justice in the educational process in Egyptian public universities: a critical view, Journal of the College of Education, Tanta University, Egypt, p. 57, pp. 295-336.

Wahba, Imad Samuel, and others (2020). A vision to reform public secondary education in Egypt in light of the standards of the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education, Journal of the College of Education, Sohag University, v.3, pp. 258-292.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Chris Sturgis,In Pursuit of Equality (2017).A Framework for Equity Strategies in Competency-Based Education, the National Summit on K-12 Competency-Based Education, June.

Fabian T.Pfeffe, (2015).Equality and quality in education. A comparative study of 19 countries, Social Science Research, Vol 51, p p 350-368.

G. Schouten, Educational Justice (2012). Closing Gaps or Paying Debts? Journal of Applied Philosophy, Vol. 29, N 3.

Jonathan E,Young D. Torunarigha, (2018). Education and Development: Dynamics of Access, Equity, and Social Justice in Nigeria, International Journal of Education & Literacy Studies, (6)2.

Mark Bray. (2009) Confronting the shadow education system What government policies for what private tutoring?, International Institute for Educational Planning, UNESCO Publishing,

McIntyre Ige Akindele Matthew(2013) Provision of secondary education in Nigeria, Challenges and way forward, Journal of African Studies and Development, Vol. 5(1),

McIntyre, Nora Ann (2016) Teach at first sight : expert teacher gaze across two cultural settings, Thesis (Ph.D.), University of York.

Nkechi Catherine, (2013). Educational Opportunity And Inequality In Nigeria: Assessing Social Background, Gender, And Regional Effects Educational Policy And Leadership, The Graduate College, University Of Iowa, D.Ph.

Sibel Oğuz Haçat1, (2018). Opinions of Middle School Students on the Justice Concept within the Framework of Social Studies Education, International Journal of Higher Education Vol. 7, No. 2; P p 210-215.

Stephen Anderson, Karen Mundy.(2014) School Improvement in Developing Countries: Experiences and Lessons Learned, University of of Toronto, September 2014.

Thompson, Winston,(2011). A Higher Degree of Justice: Considering Fairness and Capability in Higher Educational Access, Columbia University, ProQuest Dissertations Publishing, pp 1-194.